

# المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها  
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي  
العدد الثالث والخمسون - سبتمبر 2009م

## الهيئة الإشرافية

عز الدين صديق محمد علي  
أزهري الطيب الفكي

## رئيس التحرير

خالد محمد آدم

## سكرتير التحرير

مصطفى إبراهيم عبد النبي

## المحررون

مجدي البيخيت إبراهيم  
مجدي الأمين نورين  
عبد المنعم عبد الجليل سعد  
صفاء عبد الباقي عبد الرحمن

## التصميم

يحيى ميرغني عبد الله

## الطابعون

أعمال لايت ويث 0912308712

## تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر  
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي  
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

## كلمة التحرير

يتزامن هذا العدد مع إنتهاء فترة عمل السادة مساعدي المحافظ. والذين قد أسهموا إسهاماً واضحاً في خدمة هذه المؤسسة السامقة. وننتهز هذه السانحة لنحييهم ونشكرهم ونثمن جهودهم المقدره التي امتدت لعقود من الزمان نسأل الله العلي القدير ان يجازيهم بقدر ما قدموا من أعمال وأن يتمتعهم بدوام الصحة والعافية. كما نزجي أحر التهاني الخالصة للسادة المساعدين الذين خلفوهم في المواقع ذات المسؤوليات الجسام متمنين لهم التوفيق والسداد. ونحن إذ نعول عليهم كثيراً في الارتقاء والتطوير في مدخلات ومخرجات البنك المركزي خاصة في ظل إدارة التغيير وما يصاحبها من متطلبات وتحديات تتطلب بذل المزيد من الجهود والتضحيات ونكران الذات. وذلك من خلال توفير المقومات اللازمة من إمكانيات مادية وبشرية من شأنها أن تسهم في تجويد الأداء وإجاز أكبر قدر ممكن من المستهدفات بما يتواءم مع طموحات وتطلعات المؤسسة والعاملين بها حتى تتجسد رؤيتنا: (الريادة على المستوى الإقليمي والدولي والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ويعزز الثقة العالية في مصداقينا المصرفية).

وجاء هذا العدد ليتضمن مجموعة من الموضوعات البحثية. منها ما يتعلق بسعر الصرف في السودان. وآخر عن دور بنك السودان المركزي في ترقية الصادرات غير البترولية. وآخر يتعلق بتجربة السودان في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية. وموضوع عن تجربة السودان في مجال التمويل العقاري. وموضوع أخير عن آفاق الاقتصاد العالمي وتأثيراته على السودان. هذا بالإضافة الأبواب الثابتة والراتبة في المجلة. وتجسد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الدعوة للاخوة الموظفين بالبنك المركزي والمصارف وغيرهم من المختصين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي برفد المجلة بالموضوعات ذات الصلة بتخصصها. وذلك لضمان مواصلة صدورها لتحقيق أهدافها وتوصيل رسالتها.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

# المصرفي

## دراسات وبحوث

قياس سعر الصرف الحقيقي التوازني في السودان خلال الفترة (1980 - 2009)

4 د. مصطفى محمد عبد الله - كبير باحثين بإدارة البحوث والتنمية

دور بنك السودان المركزي في ترقية الصادرات غير البترولية

16 محمد الحسن الخليفة ومصطفى إبراهيم عبد النبي - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تجربة السودان

22 د. أمين صالح يس وبدر الدين حسين جبر الله

تجربة السودان في مجال التمويل العقاري

28 حسن محجوب الزبير وعيسى أحمد ترايو - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

World and Regional Economic Outlook and the Impact on Sudan

64 Ahmed Zoromé - Resident Representative for Sudan, International Monetary Fund

سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

37 يوسف عثمان ادريس - ادارة البحوث والاحصاء



# المصرفي

## فتاوى

فتوى حول: جواز الإجارة المنتهية بالتمليك

40 الهيئة العليا للرقابة الشرعية

## ندوات ومؤتمرات

ندوة عن الأزمة المالية الحالية العالمية (فترة ما بعد الصدمة وأثرها على الاقتصاد السوداني)

42 عيسى أحمد ترابو - إدارة البحوث والتنمية

## أضواء على

موقف تنفيذ مشروع بيانات العملاء والتميز

46 عصام عبد الرحيم علي - الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

## قرأت لك

النظام الاقتصادي الدولي المعاصر

48 مجدي الأمين نورين - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

## أحداث اقتصادية

50 مصطفى إبراهيم عبدالنبي - إدارة البحوث والتنمية

أحداث اقتصادية محلية وعالمية

52 سامية عبد المنعم القوصي - إدارة البحوث والإحصاء

## مؤشرات اقتصادية



# قياس سعر الصرف الحقيقي التوازني في السودان خلال الفترة (1980-2009)

د. مصطفى محمد عبد الله  
كبير باحثين بإدارة البحوث والتنمية  
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

ذلك، وهي تعادل القوى الشرائية. المقاربة النقدية لسعر الصرف والنموذج السلوكي لسعر الصرف. يساعد قياس سعر الصرف التوازني الحقيقي في تقوية نظام سعر الصرف في السودان ليكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات ويحقق استقرار سعر العملة الوطنية آخذين في الاعتبار كل الجهود التي هدفت إلى تحرير وتوحيد سعر الصرف. وكذلك الإجراءات التي اتخذت لتحجيم الآثار السالبة للالزمة المالية الدولية على الاقتصاد السوداني.

ويمكن لهذه الدراسة أن تساهم في تحديد رؤية واضحة لكيفية ترقية وتطوير سوق النقد الأجنبي بناءً على أسس ودلائل تجريبية والتي بدورها أن تساعد في صياغة سياسات لإصلاح نظام سعر الصرف. وبالتالي استقرار الاقتصاد الكلي ما يسمح بجذب الاستثمار الأجنبي ويسهل حركة التجارة ويساعد في استدامة التنمية.

## 2. سعر الصرف الاسمي والحقيقي: Nominal and Real Exchange Rate

سعر الصرف هو سعر العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية. وبالتالي فهو مقياس للقوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى. يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه سعر الصرف الاسمي آخذين في الاعتبار

**1. الإطار النظري: Theoretical framework**  
يقصد بعدم الاصطفاف (Misalignment) في سعر الصرف قياس مدى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستواه التوازني. حيث يؤدي ذلك إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلي ويشير إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أو انخفاضه عن مستواه التوازني مما يجعل اقتصاد البلاد أكثر ضعفاً عند التعرض لصدمات خارجية مثل الأزمة المالية الدولية التي يمر بها العالم الآن. يؤدي التدخل في سوق النقد الأجنبي إلى خلق السوق الموازي (الأسود) وهذا يعكس اختلال أساسي في سوق الصرف الأجنبي. وان عدم التدخل في سوق النقد الأجنبي في ظل وجود صدمات خارجية يمكن أن تؤدي أيضاً إلى اختلالات في سعر الصرف. وبالتالي هناك ضرورة لتدخل البنك المركزي لتنظيم سوق النقد الأجنبي ومنع المضاربة في العملة الوطنية. لكن ما هي درجة عدم الاصطفاف التي تستوجب تدخلاً مباشراً في سوق النقد الأجنبي أو تدخلاً غير مباشر عن طريق اتخاذ تدابير من شأنها تحجيم أو تعقيم الآثار السالبة للصدمات الخارجية؟ ولذلك تأتي هذه الورقة للبحث عن مدى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستواه التوازني. وتستخدم ثلاثة منهجيات مختلفة لقياس

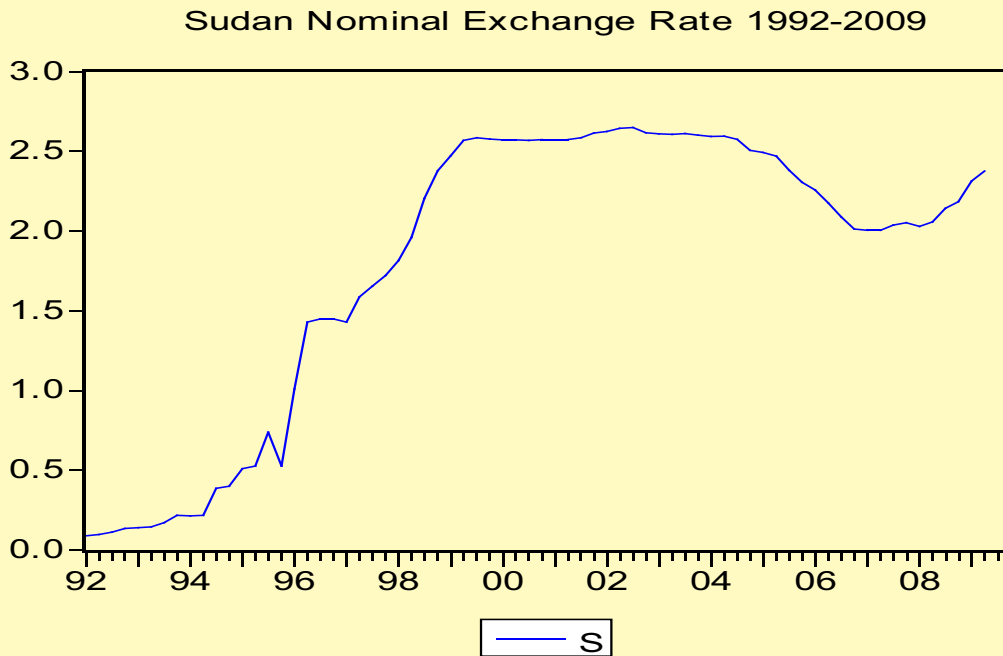
1992م وحتى الآن، الارتفاع المتصاعد لسعر الصرف يبين ارتفاع سعر الصرف ( أي انخفاض سعر العملة الوطنية) والذي ارتفعت وتيرته في أواسط التسعينات من القرن الماضي ويعكس التحول نحو سعر الصرف المرن من خلال إجراءات سياسات تحرير سوق النقد الأجنبي وإنشاء شركات الصرافة لتقنين عمليات النقد الأجنبي في السوق الموازي بتقريب سعر الصرف الرسمي والموازي، تقليل علاوة السوق الأسود وتوحيد سعر الصرف. واستمر ارتفاع سعر الصرف حتى بداية العام 2000م، ومع إنتاج وتصدير البترول أصبح سعر الصرف مستقراً وانتفتت التغييرات الكبيرة في سعر الصرف، بل منذ أواسط 2004م اتجه سعر الصرف الاسمي إلى الانخفاض (أي ارتفاع سعر العملة الوطنية)، وازدادت تدفقات النقد الأجنبي

التضخم الداخلي والخارجي أي سعر الصرف الحقيقي هو حاصل ضرب سعر الصرف الاسمي في التضخم الخارجي مقسوماً على التضخم الداخلي (لاحظ إذا كان تعريف سعر الصرف هو عدد الوحدات بالعملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية يصبح سعر الصرف الحقيقي هو حاصل ضرب سعر الصرف الاسمي في التضخم الداخلي مقسوماً على التضخم الخارجي). عليه يمكن صياغة دالة سعر الصرف الحقيقي وفقاً لقاعدة تعادل القوى الشرائية كالتالي<sup>1</sup>:

$$S = n.P*/P.....(1)$$

حيث: S: سعر الصرف الحقيقي، n: سعر الصرف الاسمي، P, P\* هما التضخم الخارجي والداخلي على التوالي.

### الشكل (1) سعر الصرف الاسمي في السودان<sup>2</sup> (1992-2009)



بشكل لم يسبق له مثيل مما أدى إلى تلاشي السوق الموازي واستقرار سعر الصرف، حيث استمر ارتفاع قيمة العملة الأجنبية حتى أواخر 2007م عندما بدأ انخفاض قيمة العملة الوطنية متأثراً بالأزمة المالية الدولية خلال العام 2008م ومروراً بالأشهر المنصرم من العام 2009م وحتى تاريخ كتابة هذه السطور.

الشكل (1) يوضح أداء سعر الصرف الاسمي في السودان منذ إعلان سياسة التحرير الاقتصادي

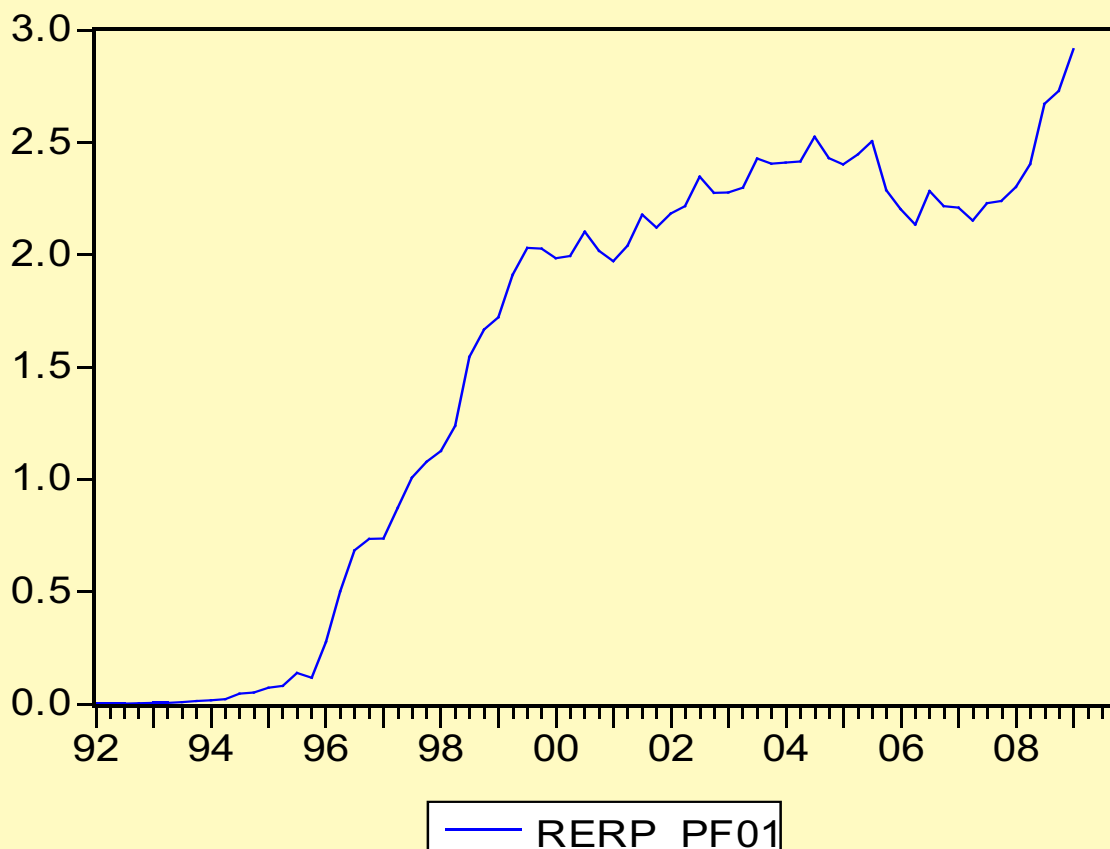
1. عادة ما يحسب سعر الصرف الحقيقي عن طريق ضرب سعر الصرف الاسمي في التضخم الداخلي والقسم على التضخم الخارجي، ونظراً لأننا نستخدم تعريف سعر الصرف على أساس عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية فقد تم وضع التضخم الخارجي في بسط المعادلة أعلاه.

2. IMF-IFS

## الشكل رقم (2)

سعر الصرف الحقيقي في السودان خلال الفترة (1996-2009).

### Sudan Real Exchange Rate 1992-2009



المالية الدولية، حيث انخفضت قيمة العملة بمقدار 25% من قيمتها منذ ظهور الأزمة المالية الدولية. وظهر السوق الموازي من جديد بعلاوة<sup>2</sup> عالية مثلت مصدر للمضاربة في سوق النقد الأجنبي وخاصة عمليات التحويل من حساب لحساب وبعض أنشطة التحويلات الخارجية، ولذلك تدخل البنك المركزي بعدد من الإجراءات ساهمت في الحد من المضاربة في سوق النقد الأجنبي وحافظت على استقرار سعر الصرف. وتشمل هذه الإجراءات الضخ السيولي لمقابلة طلبات النقد الأجنبي في نافذتي البنوك والصرافات، وكذلك وضع بعض الضوابط لتنظيم الاستيراد ونقدية السفر

2. Black market premium

يتضح من الشكل أعلاه أنه تم احتساب سعر الصرف الحقيقي في السودان وفقاً للمعادلة رقم (1)، إذا كان سعر الصرف الاسمي قد انخفض في أواسط 2004م فإن سعر الصرف الحقيقي أيضاً بدأ في الانخفاض (appreciation) مما خفض تنافسية الصادرات لفترة قصيرة، وبرز بعض أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد (Dutch Disease)، حيث توسعت السلع غير قابلة للتبادل التجاري بشكل كبير (قطاع الاتصالات والبنوك والخدمات بصفة عامة)، مع انحسار مشهود في القطاع الإنتاجي الحقيقي (الزراعة والصناعة) مما قلل الصادرات الزراعية بصفة خاصة، لكن ارتفاع قيمة العملة الوطنية سرعان ما تلاشى مع الأزمة

1. تم احتساب سعر الصرف الحقيقي من بيانات IMF-IFS

بإدراج اللوغريتم (Peter J Montiel (1999):

$$(2) S = \alpha_0 + \alpha_1 (p-p^*) + \mu$$

حيث  $P, p, s$  تمثل التضخم الخارجي والتضخم الداخلي وسعر الصرف الأسمى على الترتيب وفقاً لمفهوم تعادل القوى الشرائية فإن بيانات سعر الصرف تصبح مستقرة إذا كان  $\alpha_0=0$  و  $\alpha_1=1$ . تشير معظم الدراسات التجريبية حديثاً على أن المتغيرات  $P, S, P$  ليست مستقرة. فهامش الخطأ لا يصبح مستقراً فقط إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين  $S, P, P$  عليه تصبح نتائج الانحدار مضللة إذا كانت هذه البيانات غير مستقرة. وبالتالي اختبار الوحدة  $\alpha_1=1$  لا يتم من خلال توزيع  $t$ .

$$(3) S = \alpha_0 + \alpha_1 p + \alpha_1 p^* + \mu$$

بتحديد بعض القيود مثل شرط التجانس من الدرجة صفر  $\alpha_1 = \alpha_2$ . والوحدة  $\alpha_1=1$  تكون  $\mu$  مستقرة وهو ما لم يتحقق في حالة الاقتصاد السوداني. حيث تم تقدير المعادلة (3) لبيانات السودان للفترة 1992-2008 م وتم الحصول على الآتي:

Dependent Variable: S

Included observations: 156

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.592914	0.407580	6.361727	0.0000
INF	0.399855	0.041107	9.727119	0.0000
_PF01	-0.025390	0.006105	-4.158632	0.0001
R-squared	0.790580	Mean dependent var		0.779712
Adjusted R-squared	0.787843	S.D. dependent var		1.073078
S.E. of regression	0.494265	Akaike info criterion		1.447556
Sum squared resid	37.37765	Schwarz criterion		1.506207
Log likelihood	-109.9093	F-statistic		288.7951
Durbin-Watson stat	0.021136	Prob(F-statistic)		0.000000

تم تفسير 79 % من التغير في سعر الصرف. ويعتبر النموذج في مستوى معنوية 99 % ( $F=288.7951$ )  $F$ -statistic (0.000  $p$ ). معامل التضخم الداخلي 0.399 في مستوى معنوية 99 %. والتضخم الخارجي -0.02539 في مستوى معنوية 99 %. نتائج النموذج أبرزت تطابق البيانات مع تعادل القوى الشرائية النسبي وليس المطلق. معامل التضخم الداخلي موجب (0.399) ومعامل التضخم الخارجي سالب (-0.025) وبالتالي أصبح بالإمكان معرفة سعر الصرف

وخلافها مما عزز من قدرة العملة الوطنية. ومع بوادر انحسار الأزمة المالية الدولية وارتفاع عائدات الصادرات بسبب تحسن أسعار البترول في السوق العالمي يتوقع أن ترتفع قيمة العملة الوطنية ويتقلص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي (Black Market Premium) بشكل واضح. في المدى القصير يعتبر سعر الصرف الموازي هو سعر الصرف التوازني. وبالتالي فإن الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يمثل درجة عدم الاصطفاف. عليه فإن تقليل الفارق ينعكس إيجاباً على سعر الصرف الحقيقي بسبب أن السلع المستوردة لها دور كبير في رفع معدل التضخم (Imported Inflation) ومع استعادة سعر الصرف لمستواه (التوازني) السابق يتوقع أن ينعكس ذلك إيجاباً على أسعار السلع المستوردة وبالتالي يتم تخفيف التضخم.

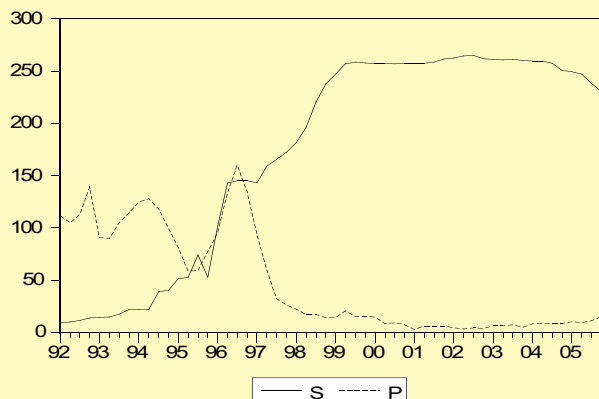
في المدى البعيد يعكس ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستواه التوازني درجة عدم الاصطفاف في سعر الصرف. والسؤال هو ما هو مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى البعيد؟ وبالطبع تعتبر الإجابة على هذا السؤال نظرياً وتجريبياً محل اهتمام كبير لدى العديد من الباحثين الاقتصاديين لاختلاف المنهجيات المستخدمة لقياس ذلك من ناحية ومن ناحية أخرى لاختلاف تعريف المدى الذي يحسب عليه مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني من ناحية أخرى.

المنهجيات المستخدمة لقياس عدم الاصطفاف في سعر الصرف عادة ترتبط بتعادل القوى الشرائية (PPP)<sup>1</sup> وهي منهجية تفسر سعر الصرف على أساس التعديل بين التضخم الداخلي والخارجي بافتراض قانون السعر الواحد (LOOP<sup>2</sup>) وتأخذ صورة تعادل القوى الشرائية المطلقة والتي تعتمد على مستويات التضخم ومستوى سعر الصرف. وكذلك تعادل القوى الشرائية النسبي ويعتمد على معدلات التغير في سعر الصرف والتضخم. حسبما موضح في المعادلة (1). ويمكن تحويل العلاقة بين فروقات التضخم الداخلي وسعر الصرف إلى علاقة خطية

1. Purchasing Power Parity (PPP)
2. LOOP: Law of One Price

يلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك أيضاً وفقاً للشكل البياني الموضح إلى الأسفل. يلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم وسعر الصرف، فكلما انخفضت قيمة العملة الوطنية ارتفع معدل التضخم.

شكل رقم (3)



لاختبار العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف أجري اختبار (قراجر) والذي أوضح وجود علاقة بين سعر الصرف والتضخم كآلاتي بيانات سنوية غطت الفترة 1978-2008م: حيث لا يمكن رفض العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف من الجانبين (أي أن التضخم يتسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية وأيضاً انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم). بمستويات معنوية 5% و10% على التوالي.

#### Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1978 2008

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LN_P01 does not Granger Cause LNS	29	4.58187	0.02063
LNS does not Granger Cause LN_P01		2.65227	0.09106

ولكن عند زيادة عدد البيانات المدرجة لتكون بيانات ربع سنوية لفترة زمنية أطول نسبياً (1970-2008) اتضح أن العلاقة تبدأ من سعر الصرف فقط. اتضح أنه لا يمكن رفض وجود علاقة سببية من سعر الصرف في اتجاه التضخم بمستوى معنوية 99%.

التوازني عن طريق احتساب قيمة S بالتعويض في المعادلة أعلاه. الملحق (1) والملحق (3) يرصدان درجة عدم الاصطفاف في سعر الصرف بناءً على منهجية تعادل القوى الشرائية للعملة.

### 3. العلاقة بين سعر الصرف والتضخم:

لغرض تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف إجراء اختبار (قراجر) السببي (Granger Causality Test) وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: اختبار استقرار البيانات (Test of Stationarity): إذا كانت البيانات غير مستقرة فإن الوسط والتباين يتغير عبر الزمن مما يولد مشكلة الانحدار المضلل أو المخادع كما هو واضح عند تقدير البيانات في الجدول السابق. وللتأكد من اختبار سكونية البيانات تم إجراء اختبار PP و ADF -t والنتائج في الجدول إلى الأسفل:

المتغير	ADF -t	PP	رفض جذر الوحدة
s	-3.005	-9.409	الفرق الأول
p	-3.364	-10.141	الفرق الثاني

بمقارنة القيم الحرجة لكل من PP و ADF -t اتضح عدم سكونية البيانات (non stationarity) في المستوى بينما أصبحت البيانات ساكنة (عدم رفض جذر الوحدة) عند إدراج الفرق الأول (first difference) بمستوى معنوية 1% للتضخم و5% بالنسبة لسعر الصرف. عليه يمكن اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك.

ثانياً: إجراء التكامل المشترك (Co integration) ومن ثم اختبار اتجاه العلاقة السببية.

Eigenvalue	Ratio	Likelihood		Hypothesized No. of CE(s)
		5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value	
0.114783	9.838647	15.41	20.04	None
0.020454	1.425966	3.76	6.65	At most 1
		S	P	C
		1.000000	-0.162579	8.427309
			(0.45838)	
Log likelihood		-104.7234		



وفروقات سعر الصرف فان سعر الصرف التوازني<sup>1</sup> يمكن احتسابه وفقاً للمعادلات التالية (Levisch 2004):

$$M/P = y^{\alpha 1} e^{\alpha 2 i} \dots \dots \dots (4)$$

حيث: M هي الكتلة النقدية في الاقتصاد. P: المستوى العام للأسعار. y: الدخل أو مستوى الإنتاج. i: سعر الفائدة أو تكلفة التمويل. معاملات:  $\alpha 1$ ,  $\alpha 2$ . الرقم e هو أساس اللوغاريتم الطبيعي. تعادل القوى الشرائية النسبي يمكن توضيحه بالمعادلة:

$$S = P / P^* \dots \dots \dots (5)$$

بالتعويض عن التضخم الداخلي والخارجي من دالة الطلب على النقود يتم الحصول على:

$$S = M / y^{\alpha 1} e^{\alpha 2 i} / M^* / y^{*\alpha 1} e^{\alpha 2 i^*} \dots \dots (6)$$

بإدخال اللوغاريتم وإضافة هامش الخطأ تكون محددات سعر الصرف هي:

$$S = (m - m^*) - \alpha 1 y + \alpha 2 y^* + (i - i^*) + u \dots (7)$$

عليه يمكن الحصول على مستوى سعر الصرف التوازني من المعادلة (7) لبيانات السودان التي غطت الفترة من 1978-2008م كآلاتي:

Dependent Variable: LNS

Method: Least Squares

Date: 11/09/30/ Time: 17:57

Sample(adjusted): 1972 2008

Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-24.03832	6.275650	-3.830411	0.0006
LNM2	-0.770364	0.424686	-1.813961	0.0794
LNM2F	-0.101724	0.496751	-0.204779	0.8391
LNY	1.151305	0.202177	5.694532	0.0000
LNYF	1.953455	0.936317	2.086319	0.0453
DIFFERENTIAL1	0.002936	0.006389	0.459567	0.6490
R-squared	0.986942	Mean dependent var	-2.366156	
Adjusted R-squared	0.984835	S.D. dependent var	2.645247	
S.E. of regression	0.325749	Akaike info criterion	0.742012	
Sum squared resid	3.289477	Schwarz criterion	1.003242	
Log likelihood	-7.727221	F-statistic	468.5883	
Durbin-Watson stat	0.723179	Prob(F-statistic)	0.000000	

1. أيضاً يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من مصطلحات سعر الصرف التوازني هي: الجاري والسوقي والأساسي. معبراً عنها بالمدى القصير والمتوسط والطويل. في حالة استخدام تعادل القوى الشرائية أو النظرية النقدية أو منهجية سلوك سعر الصرف فإننا نقصد بذلك سعر الصرف التوازني طويل الأجل.

## Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1970:1 2008:4

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
P does not Granger Cause S	154	0.89635	0.41024
S does not Granger Cause P		9.12833	0.00018

### 4- نتائج نماذج سعر الصرف:

لمزيد من التيقن حول النتائج التجريبية أيضاً تم اختبار نموذج تصحيح الخطأ لعلاقة سعر الصرف بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وفقاً للنموذج النقدي لسعر الصرف. وتشمل المتغيرات بالإضافة إلى سعر الصرف كل من عرض النقود، الإنتاج، التضخم الداخلي، التضخم الخارجي. النتائج موضحة في الملحق رقم (2).

بما أن متغير تصحيح الخطأ (ECT) = -0.18 فان سعر الصرف يأخذ فترة طويلة لاستعادة مستواه التوازني إذا تعرض لصدمة من المتغيرات الأخرى تقريباً 5 إلى 5.5 سنة. النموذج أيضاً يوضح العلاقة طويلة الأمد بين سعر الصرف والمتغيرات الأخرى وكذلك العلاقة قصيرة الأجل. يلاحظ أن أكبر محدد لسعر الصرف (يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة) هو التضخم الخارجي بمعامل (0.960021) ومن ثم يأتي تأثير التضخم الداخلي (-0.733909) عرض النقود (0.632199) الإنتاج (-1.167050). بينما في الأمد القصير يعتبر عرض النقود أكبر محدد للتضخم بمعامل 0.561800 ومن النتائج المثيرة في هذا النموذج تطابق اثر كل من النمو النقدي والنمو الإنتاج حيث يعتبر اثر النمو النقدي يقلل من سعر العملة الوطنية بينما النمو الإنتاجي يرفع من قيمة العملة الوطنية. معامل الإنتاج (-0.561661)

بينما أبرزت النتائج أثر ضئيل للتضخم الداخلي والخارجي. -0.055466 و 0.026947 على التوالي.

بناءً على نظريات سعر الصرف أيضاً تم اختبار المقاربة النقدية (The Monetary Approach) وهي تعتبر سعر الصرف ظاهرة نقدية وبالتالي فان تحديد سعر الصرف يعتمد بشكل رئيسي على تنامي النقود داخلياً وخارجياً. فعند احتساب محددات سعر الصرف والتي تشمل مستوى النمو النقدي ونمو الإنتاج

الاقتصاد الكلي وبالتالي يمكن إدراج متغيرات مفسرة تشمل معدل نمو الإنتاجية وشروط التبادل التجاري الدولي وصافي الأصول الأجنبية ونسبة الإنفاق العام أو الاستثمار أو الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي كآلاتي :

$$RER = f (CA^2, \text{Government deficits, Seignorage}^3, r-r^*) \dots (13)$$

بتقدير المعادلة رقم (13) يمكن الحصول على مستويات سعر الصرف التوازني وفقاً لمنهجية سعر الصرف السلوكي التوازني<sup>4</sup>.

Dependent Variable: LRER

Sample: 1970 2008

Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.954045	0.991727	-4.995370	0.0000
DIFFERENTIAL	0.048096	0.026771	1.796597	0.0813
DEFY	0.169164	0.080276	2.107296	0.0425
CA	-0.001474	0.000292	-5.042413	0.0000
LNSEIY	0.009949	0.159368	0.062427	0.9506
R-squared	0.538686	Mean dependent var	-4.224537	
Adjusted R-squared	0.484414	S.D. dependent var	2.580156	
S.E. of regression	1.852664	Akaike info criterion	4.190335	
Sum squared resid	116.7004	Schwarz criterion	4.403613	
Log likelihood	-76.71154	F-statistic	9.925620	
Durbin-Watson stat	0.583034	Prob(F-statistic)	0.000020	

درجة عدم الاصطفاف تم رصدها في الملحق (3) والتي وضحت بجلاء وجود عدم اصطفاف في سعر صرف الجنيه على المدى البعيد (long run) وفقاً للمنهجيات المختلفة ولكن في المدى القريب (short run) يمكن

2. الحساب الجاري

3. التمويل بالعجز عن طريق طباعة النقود

4. هناك منهجيات أخرى لقياس سعر الصرف تتمثل في سعر الصرف التوازني الطبيعي (NATREX): Natural Exchange rate. سعر الصرف التوازني الأساسي (FEER): Fundamental Equilibrium Exchange Rate. سعر الصرف التوازني المعتمد على رأس المال المحسن (CEEER): Capital Enhanced Equilibrium Exchange Rate. سعر الصرف التوازني الدائم (PEER): Permanent Equilibrium Exchange Rate. وغيرها حيث تختلف في افتراضاتها الخاصة بمدى استقرار البيانات ام لا. وكذلك نوع سعر الصرف التوازني المستخدم.

من النتائج أعلاه يلاحظ أن 98 % من التغير في سعر الصرف تم تفسيره بواسطة النموذج. عرض النقود الخارجي وفروقات سعر الفائدة ليست ذات معنوية إحصائية بينما الإنتاج المحلي بمستوى معنوية 99 %. عرض النقود الداخلي بمستوى معنوية 90 %. والإنتاج الخارجي بمستوى معنوية 95 %. وهذا يدل على أن فروقات سعر الفائدة (اختلاف تكلفة التمويل داخليا وخارجيا) ليس محدد أساسي لسعر الصرف في السودان بينما يتحدد سعر الصرف وفقاً لنمو الإنتاج المحلي والنمو النقدي حيث يحدث التوسع النقدي انخفاض في قيمة العملة المحلية بينما يؤدي ارتفاع مستوى الإنتاج إلى ارتفاع في قيمة العملة المحلية. تم احتساب قيم سعر الصرف التوازني واحتساب مستوى عدم الاصطفاف في سعر الصرف في الملحق رقم (3). أيضاً هناك منهجية سعر الصرف الحقيقي السلوكي التوازني (BEER<sup>1</sup>). وهي تعتمد على تفسير سلوك سعر الصرف حسب أساسيات الاقتصاد الكلي. أي التوازن الكلي للاقتصاد سواء للقطاع النقدي أو الحقيقي أو القطاع الخارجي. وبالتالي يمكن اشتقاق سعر الصرف الحقيقي التوازني كآلاتي :

$$RER = e.P^*/P = 1 \dots \dots \dots (8)$$

عندما تنطبق قاعدة تعادل القوى الشرائية المطلقة يصبح سعر الصرف الحقيقي هو الوحدة. وعند تعادل القوى الشرائية النسبي يكون سعر الصرف الحقيقي = Ø.

$$RER = e.P^*/P = \emptyset \dots \dots \dots (9)$$

تعتبر فروقات سعر الصرف دالة في تكلفة التمويل داخليا وخارجيا :

$$e_{t+1} - e_t = i_t - i_t^* \dots \dots \dots (10)$$

حيثا : تعبر عن الزمن. يمكن إدراج التوقعات لقياس التغيرات في سعر الصرف عبر الزمن كآلاتي:

$$E (RER_{t+1}) - RER_t = i_t - i_t^* \dots \dots \dots (11)$$

بوضع سعر الصرف الحقيقي موضوع القانون يتم الحصول على:

$$RER = E (RER_{t+1}) - (r - r^*) \dots \dots \dots (12)$$

توقعات سعر الصرف الحقيقي تعتمد على أساسيات

1. Behavioral Equilibrium Exchange Rate (BEER)

استخدام علاوة السوق الأسود لقياس مدى اصطفاف سعر الصرف التوازني كما موضح في الجدول أدناه:  
عدم الاصطفاف في هذا العام 2009م (انخفاض سعر الصرف عن مستواه التوازني)

الشهر	سعر الصرف الرسمي	الموازى دولار	عدم الاصطفاف	نسبة عدم الاصطفاف
فبراير	2.245	2.339	-0.094	-4%
مارس	2.269	2.398	-0.129	-6%
ابريل	2.287	2.451	-0.164	-7%
مايو	2.303	2.489	-0.185	-8%
يونيو	2.316	2.521	-0.204	-9%
يونيو	2.328	2.546	-0.218	-9%
أغسطس	2.345	2.566	-0.220	-9%
سبتمبر	2.346	2.578	-0.231	-10%

المصدر: بنك السودان المركزي

إلى أن هناك علاقة سببية من سعر الصرف إلى التضخم. وهذا يوضح علاقة سعر الصرف بالتضخم والتي تم قراءتها تجريبياً من خلال نموذج (قراجر) للعلاقة السببية.

\* أظهرت أساسيات الاقتصاد الكلي قدر كبير من التحسن بعد ظهور البترول. ولذلك أبرزت النتائج استقراراً نسبياً في سعر الصرف قبل الأزمة المالية العالمية الحالية ما يدل على أن سعر الصرف في السودان يعتمد على أساسيات الاقتصاد الكلي وليس ظاهرة نقدية فحسب. ومع ذلك فإن النموذج النقدي لسعر الصرف أيضاً وضح طبيعة أثر النمو النقدي على سعر الصرف.

\* نسبة للجهود التي بذلها البنك المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف وآليات التدخل لتقليل المضاربة في سوق النقد الأجنبي فقد نتج عن ذلك انخفاض قليل في سعر الصرف مقارنة بتوقعات التغير في سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار البترول وتداعيات الأزمة المالية الدولية.

\* ما يهمنا في هذا الشأن أن سعر الصرف يستجيب للصدمات الخارجية بأشكال مختلفة اعتماداً على نمط ونظام سعر الصرف من ناحية والسياسات التي تتخذها السلطات النقدية من ناحية أخرى. مع تحسن أسعار البترول (حالياً في حدود 70 دولار للبرميل). والتكهنات والإرهاصات بانقشاع الأزمة المالية الدولية مع بداية العام 2010م. حيث يتوقع أن يتحسن أداء سعر الصرف في الربع الأخير من هذا العام.

\* تمثل الأزمات المالية مصدراً أساسياً للتذبذبات في سعر الصرف والذي بدوره يؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد الكلي. وان قدرة نظام سعر الصرف على امتصاص أثر الصدمات الخارجية تعتمد بشكل رئيسي على آلية تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي من ناحية ومستوى التعقيم من ناحية أخرى. لقد برزت فعالية آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحجيم علاوة السوق الأسود في متوسط 8.8%.  
\* على الرغم من صدمة الأزمة المالية الدولية الكبيرة

انتقال الاضطرابات الدولية يتم عن طريق آلية الانتقال النقدي وآلية الحساب الجاري وفي كلا الحالتين يتأثر سعر الصرف بارتفاع حجم الطلب الحقيقي والطلب من اجل المضاربة. مما يزيد الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي وهو ما يقيس عدم الاصطفاف في سعر الصرف والذي وصل - 10% في الشهر الماضي ويعنى ذلك وجود علاوة السوق الأسود والتي من شأنها أن ترفع من أسعار السلع المستوردة وبالتالي ترفع من معدل التضخم المستورد وهذا يفسر ارتفاع معدلات التضخم مؤخراً بالرغم من انخفاضها عالمياً بسبب الأزمة المالية الدولية.

#### 4. أهم النتائج:

\* منذ تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي 1992م هنالك تذبذبات كبيرة في سعر الصرف الحقيقي عما في سعر الصرف الاسمي. من واقع تحليل النتائج يصبح بالضرورة ربط التغيرات في سعر الصرف بالتغيرات في التضخم. حيث تشير نتائج الدراسة

الرسمي والسوق الموازي كبيراً نسبياً يتطلب الأمر إجراءات متقدمة لتحجيم الطلب غير الحقيقي على النقد الأجنبي (المضاربة) وإصلاح نظام سعر الصرف عن طريق فتح نافذة للمشتريات الحكومية ونافذة للمقيمين الأجانب لا تختلط بعمليات الصرافات والبنوك لمقابلة الدفعيات الحقيقية لاستقرار سوق النقد الأجنبي. بالإضافة لذلك لا بد من مراجعة الحسابات الجارية طرف البنوك التجارية للتأكد التام من عدم استغلالها لتجارة العملة.

\* لابد من تشجيع الإنتاج المحلي، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين الإنتاج المحلي ومستوى سعر الصرف. كذلك لابد من تقليل كلفة التمويل المتمثلة في ارتفاع هوامش الرباحة والمشاركة والمضاربة والتي أدخلت في النموذج لقياس أثر تكلفة التمويل. وبالتالي يتم تشجيع الاستثمار ورفع مستوى الدخل تبعاً.

#### References:

- \* Bank of Sudan annual reports - various issues
- \* Frenkel, Jacob. (1976) "A Monetary Approach to the Exchange Rate: Doctrinal Aspects and Empirical Evidence," Scandinavian Journal of Economics, 78 (1976), pp. 20024-.
- \* Isard, P. (1995) "Exchange Rate Economics" Cambridge Survey of Economic Literature, Cambridge University press-UK.
- \* Jinzhao CHEN (2007) "Behavioral Equilibrium Exchange Rate and Misalignment of Renminbi: A Recent Empirical Study" EconomiX, Univeristy of Paris X .Nanterre
- \* Juthathip Jongwanich (2009) "Equilibrium Real Exchange rate misalignment, and Export Performance in Developing Asia" ADB Economics Working Paper Series, No. 151
- \* Kam Hon Chu and others (2000) "Contagion Effects, Informational Effects, and Economic

والمتمثلة في انحسار عائدات الصادر بسبب انخفاض أسعار البترول عالمياً مما تسبب في ضغوط عالية على الموازنة العامة للدولة وانحسار تدفقات النقد الأجنبي. إلا أن كل الدلائل تشير إلى تحسن أسعار البترول عالمياً وبالتالي يتوقع أن تنقشع الأزمة المالية وترتفع العملة الوطنية تبعاً.

#### 5. التوصيات:

\* هنالك علاقة وطيدة بين التضخم وسعر الصرف تم قياسها تجريبياً، حيث أوضح البحث أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر بشكل كبير على مستويات التضخم. عليه عند استهداف مستوى مستقر لسعر الصرف لابد من أخذ التضخم في الاعتبار. وبالتالي لابد من رسم سياسات نقدية ومالية متناسقة للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف.

\* أثبتت الدراسة أن سعر الصرف يتأثر سلباً بالعجز المتراكم في موقف ميزان المدفوعات. عليه لابد من سياسات تشجع الصادرات وتخجم الاستيراد المتنامي وصولاً للتوازن الخارجي. كذلك لابد من تحجيم العجز في الموازنة العامة للدولة، والعمل على تفعيل وتنشيط عمليات السوق المفتوحة لتصبح مصدراً هاماً لتمويل الموازنة وأداة فعالة للتحكم في النمو النقدي بالبلاد.

\* ليس هنالك من شك في أن الأزمات المالية قد أثبتت بجلاء أن توفر احتياطات نقد أجنبي بشكل مقدر يمكن أن تقلل من الآثار السالبة للصدمات الخارجية. عليه لابد من وضع استراتيجيه واضحة لبناء احتياطات نقد أجنبي تسند قدرة البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر الصرف.

\* ضرورة ربط الاستهداف النقدي باستهداف سعر الصرف. ويلاحظ أن سعر العملة الوطنية قد انخفض بشكل ملحوظ بعد الأزمة مما يتطلب اتخاذ تدابير فعالة لاستعادة مستوى سعر الصرف لحالة ما قبل الأزمة.

\* بالرغم من الجهود الناجحة التي أدت إلى استقرار سعر الصرف. ومع ذلك يعتبر الفارق بين سعر الصرف



Fundamentals: An Analysis of Exchange Rate Dynamics during the Asian Currency Crisis", Memorial University of Newfoundland, Canada.

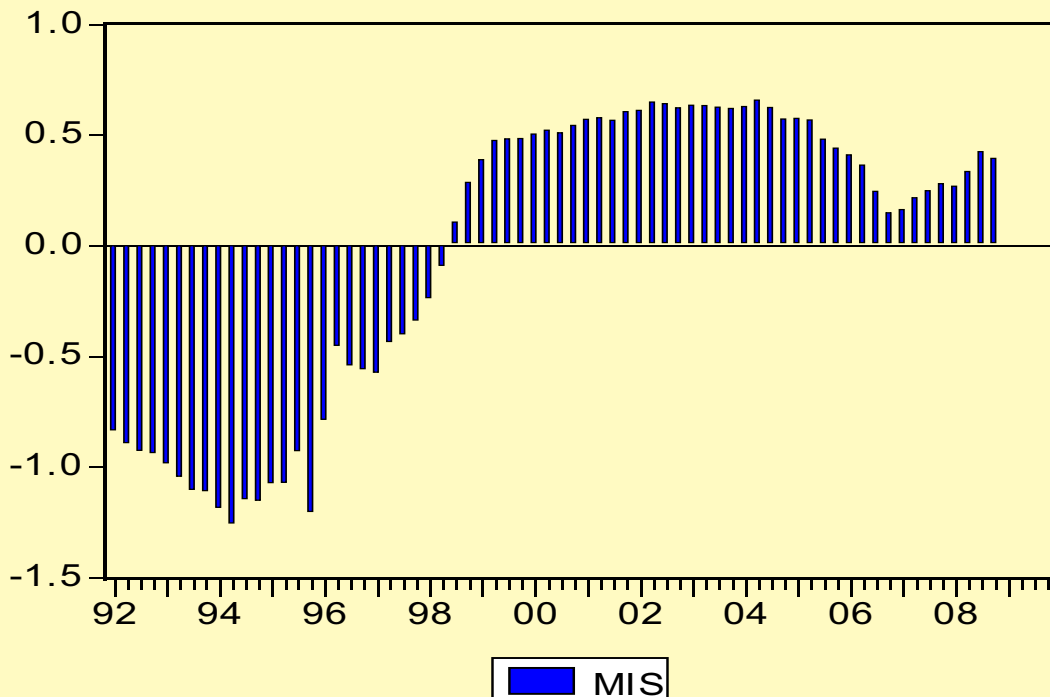
\* Peter J Montiel (1999) "long-run equilibrium real exchange rate; conceptual issues and empirical issues" ed. By Lawrence Hinkle, world bank research publications, oxford university press.

\* Yin-Wong Cheung et al (2008) "Pitfalls in Measuring Exchange Rate Misalignment The Yuan and Other Currencies" University of Wisconsin, Madison and NBER

\* Zulfiqar Hyder and Adil Mahboob (2006) "Equilibrium Real Effective Exchange Rate and Exchange Rate Misalignment in Pakistan" SBP-Research Bulletin Volume 2, Number 1

الملحق رقم (1)

Sudan Exchange Rate Misalignment based on PPP 1970-2008



## الملحق (2): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Date: 1009/29/ Time: 15:08

Sample (adjusted): 1973 2008

Included observations: 36 after adjusting endpoints

Standard errors & t-statistics in parentheses

Cointegrating Eq:	CointEq1				
LNS(-1)	1.000000				
LNM2(-1)	0.632199 (0.31624) (1.99908)				
LN(-1)	-1.167050 (0.30544) (-3.82094)				
LNINF(-1)	-0.733909 (0.25337) (-2.89663)				
LNPF(-1)	0.960021 (0.24918) (3.85272)				
<b>C</b>	<b>11.00378</b>				
Error Correction:	D(LNS)	D(LNM2)	D(LN)	D(LNINF)	D(LNPF)
CointEq1	-0.186455 (0.12506) (-1.49095)	-0.110919 (0.07110) (-1.55998)	-0.110812 (0.11071) (-1.00091)	0.471415 (0.34435) (1.36899)	-0.473615 (0.17939) (-2.64016)
D (LNS(-1))	0.190767 (0.22184) (0.85994)	0.115121 (0.12613) (0.91273)	0.357020 (0.19639) (1.81793)	-0.153105 (0.61084) (-0.25065)	0.178487 (0.31821) (0.56090)
D (LNS(-2))	0.123904 (0.23489) (0.52749)	-0.222282 (0.13355) (-1.66440)	0.077507 (0.20795) (0.37272)	-0.737204 (0.64679) (-1.13979)	-0.034552 (0.33694) (-0.10255)
D (LNM2(-1))	0.561800 (0.36231) (1.55061)	0.339806 (0.20599) (1.64959)	0.955520 (0.32075) (2.97905)	0.715127 (0.99764) (0.71682)	-0.408798 (0.51971) (-0.78658)

D (LNM2(-2))	0.195531 (0.42642) (0.45854)	-0.064737 (0.24245) (-0.26702)	0.346662 (0.37751) (0.91830)	1.161411 (1.17418) (0.98913)	-0.013730 (0.61168) (-0.02245)
D (LNY(-1))	-0.561661 (0.31677) (-1.77310)	-0.157238 (0.18010) (-0.87305)	-0.707480 (0.28043) (-2.52285)	-0.216696 (0.87223) (-0.24844)	-0.601550 (0.45439) (-1.32387)
D (LNY(-2))	-0.110886 (0.31028) (-0.35738)	0.144470 (0.17641) (0.81894)	-0.124236 (0.27468) (-0.45229)	0.354833 (0.85436) (0.41532)	-0.926718 (0.44508) (-2.08215)
D (LNINF(-1))	-0.055466 (0.08954) (-0.61943)	0.002821 (0.05091) (0.05540)	-0.019484 (0.07927) (-0.24579)	-0.106528 (0.24656) (-0.43206)	-0.223278 (0.12844) (-1.73833)
D (LNINF(-2))	-0.046090 (0.06097) (-0.75589)	-0.028165 (0.03467) (-0.81244)	-0.025455 (0.05398) (-0.47157)	-0.026360 (0.16790) (-0.15700)	0.001974 (0.08746) (0.02257)
D (LNPF(-1))	0.026947 (0.14061) (0.19164)	0.118759 (0.07995) (1.48549)	0.157573 (0.12448) (1.26584)	-0.173726 (0.38718) (-0.44870)	-0.066383 (0.20170) (-0.32912)
D(LNPF(-2))	0.039845 (0.13523) (0.29464)	0.003530 (0.07689) (0.04591)	0.046153 (0.11972) (0.38551)	-0.120896 (0.37237) (-0.32467)	-0.082425 (0.19398) (-0.42491)
C	0.099738 (0.18811) (0.53021)	0.265933 (0.10695) (2.48646)	0.103441 (0.16653) (0.62115)	-0.504264 (0.51797) (-0.97353)	0.567657 (0.26984) (2.10371)
R-squared	0.381836	0.459901	0.505441	0.296735	0.350816
Adj. R-squared	0.098511	0.212355	0.278768	-0.025594	0.053273
Sum sq. resids	1.861190	0.601648	1.458662	14.11155	3.829664
S.E. equation	0.278477	0.158331	0.246531	0.766799	0.399461
F-statistic	1.347696	1.857844	2.229825	0.920595	1.179043
Log likelihood	2.239666	22.56705	6.626204	-34.22432	-10.74843
Akaike AIC	0.542241	-0.587058	0.298544	2.568018	1.263802
Schwarz SC	1.070080	-0.059219	0.826384	3.095858	1.791641
Mean dependent	0.181859	0.328881	0.332955	0.000310	-0.042664
S.D. dependent	0.293298	0.178402	0.290291	0.757171	0.410546
Determinant Residual Covariance		5.51E-07			
Log Likelihood		4.004371			
Akaike Information Criteria		3.388646			
Schwarz Criteria		6.247777			



## دور بنك السودان المركزي في ترقية الصادرات غير البترولية

محمد الحسن الخليفة

ومصطفى ابراهيم عبد النبي

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

على الاستيراد والإيرادات العامة. ولذا لا بد من الاهتمام بترقية وتطوير الصادرات غير البترولية، ودعمها أفقياً ورأسياً. وان تتبنى الدولة سياسات واضحة في هذا الشأن وبصورة مؤسسية وفعالة. وقد تم البدء في ذلك بتبني برنامج النهضة الزراعية والمشروعات المرتبطة بها. وذلك بهدف تحسين الإنتاج والإنتاجية ودعم وتشجيع الصادرات غير البترولية لتسهم في تقليل اعتماد الدولة على مورد أو قطاع واحد.

تتناول هذه الورقة أداء الصادرات غير البترولية ومساهمتها في إجمالي الصادرات والناج المحلي الإجمالي واتجاهات الصادرات (الشركاء التجاريين). وكذلك تستعرض أهم المعوقات التي تواجه الصادرات. ومساهمة بنك السودان المركزي في معالجة تلك المعوقات. وتختتم الورقة ببعض التوصيات.

### 2. أداء الصادرات غير البترولية ومساهمتها في الناجح المحلي الإجمالي:

اهتمت الدولة بقطاع الصادرات غير البترولية اهتماماً كبيراً. وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية الحالية وتأثيراتها على عائدات صادرات البترول. وذلك من خلال وضع السياسات المشجعة لذلك والمشاركة في المعارض الخارجية وتوقيع الاتفاقيات التجارية والعمل على فتح أسواق جديدة للصادرات والاهتمام بالانضمام للأسواق العالمية. الجدول رقم (1) يوضح أداء الصادرات غير البترولية خلال الفترة (2000-2008).

### 1. مقدمة:

يقوم السودان كغيره من الدول النامية بتصدير المواد الخام الزراعية والمعدنية التي تستغل حصيلتها في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كانت الصادرات الزراعية تمثل حوالي 90 % من الصادرات السودانية قبل العام 1999 (بداية إنتاج البترول) وأصبحت عائدات صادر البترول تمثل أكثر من 50 % من الإيرادات العامة. حيث أثر ذلك سلباً على حصيلة صادرات القطاع الزراعي وبالتالي مساهمته في الناجح المحلي الإجمالي. وقد يعزى ذلك لعدة أسباب منها التدهور الذي لحق بالبنية الأساسية في جانب الإنتاج والإنتاجية والسياسات التسويقية.

وبما أن البترول مورد ناضب وترتبط أسعاره بتطورات الاقتصاد العالمي فان الاعتماد عليه يشكل عدد من المخاطر منها انخفاض العائد. حيث يؤثر ذلك سلباً

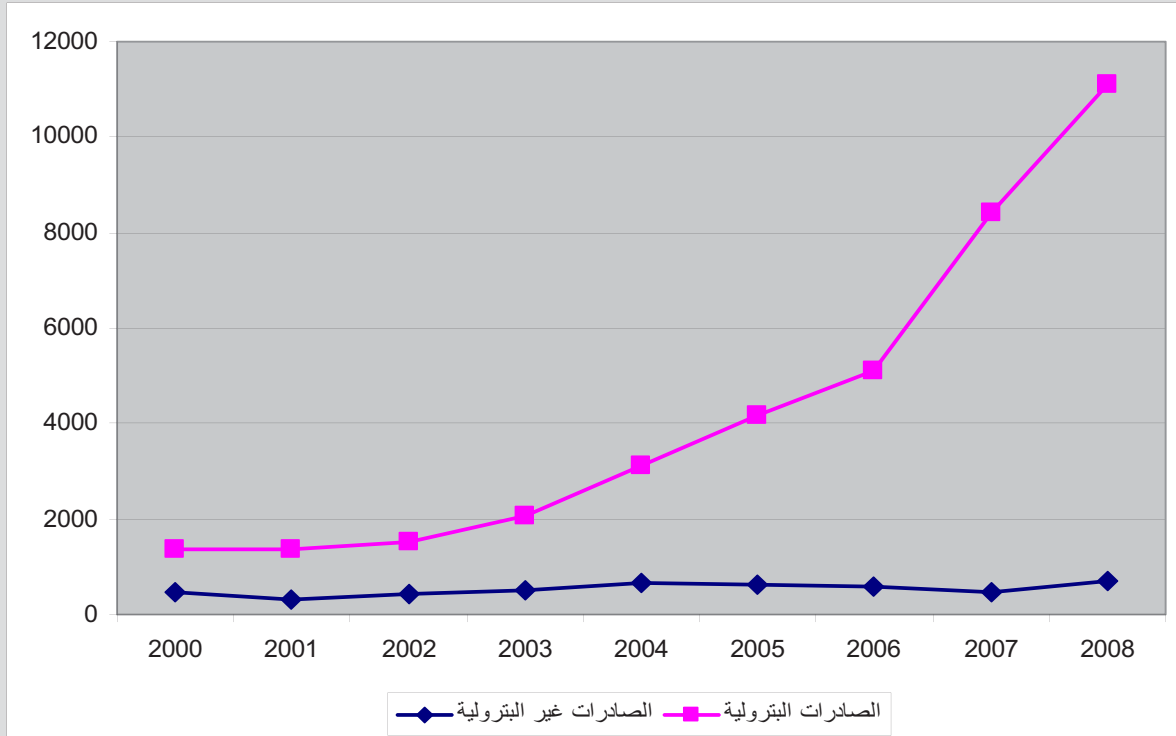


جدول رقم (1)  
أداء الصادرات غير البترولية  
خلال الفترة (2000-2008)  
(بالآلاف الدولارات)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	العام
689.4	462.7	569.4	636.9	677.3	494.5	438.2	322.0	455.8	الصادرات غير البترولية
11094.1	8418.3	5087.2	4187.4	3100.5	2047.7	1510.8	1376.7	1350.87	الصادرات البترولية
11783.5	8881.3	5658.6	4826.3	3779.8	2544.2	1951.1	1700.7	1808.7	إجمالي الصادرات
5.9	5.2	10.1	13.2	18.0	19.5	22.6	19.1	25.3	نسبة الصادرات غير البترولية لإجمالي الصادرات %
94.1	94.8	89.9	86.8	82.0	80.5	77.4	80.9	74.7	نسبة الصادرات البترولية لإجمالي الصادرات %
3	5	4	3	3	4	4	5	3	نسبة الصادرات غير البترولية للإجمالي المحلي %
21.3	18.9	15.2	15.1	14.1	11.9	10.3	10.7	12.1	نسبة الصادرات البترولية للإجمالي المحلي %

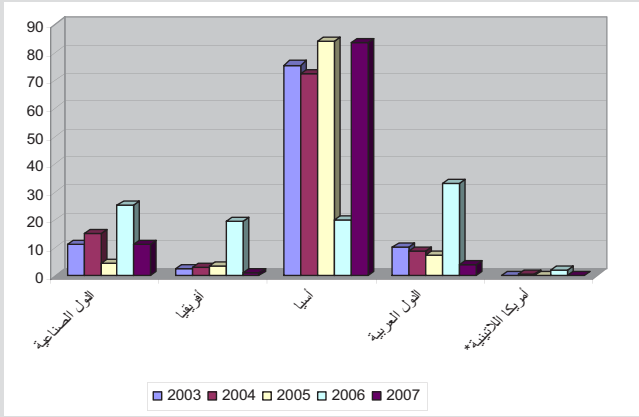
المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2000 - 2008).

الشكل رقم (1)  
أداء الصادرات غير البترولية  
خلال الفترة (2000-2008)



## الشكل رقم (2)

إتجاهات الصادرات غير البترولية ونسبها المئوية  
خلال الفترة (2000-2008)



يتضح من الجدول والشكل رقم (2) أن قارة آسيا تمثل أكبر مستورد للصادرات السودانية، حيث وصلت أعلى نسبة لمساهمتها في الصادرات غير البترولية إلى 84.3% في عام 2005، بينما تشكل دول أمريكا اللاتينية نسبة ضعيفة تصل في بعض الأعوام 0.1%، وتتفاوت نسب مساهمة الدول الصناعية والأفريقية والعربية.

## 4. المعوقات التي تواجه الصادرات السودانية غير البترولية:

تواجه عملية إنتاج وتصدير السلع غير البترولية عدد من المعوقات يمكن إيجاز أهمها في الآتي:  
أ) تدني الإنتاج والإنتاجية نسبة لتأثر جزء كبير من القطاع الإنتاجي للصادرات بالعوامل الطبيعية والمناخية (معدل الأمطار والآفات الزراعية).

ب) عدم استقرار الطلب والأسعار وضعف القدرة التنافسية، قديودي إلى عدم التمكن من خفض تكاليف الإنتاج وتحسين جودته عن طريق استغلال التقنيات الحديثة المتاحة عالمياً، إضافة لضعف مرونة الصادرات واعتماد السودان علي دول معينة في تسويق صادراته.

ج) نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية ونقص الخبرة في مجال التسويق الدولي وارتفاع تكلفة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الخارجي، واختلاف مواصفات السلع المحلية عن مواصفات السلع الأجنبية.

د) عدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالاستيراد

يتضح من الجدول والشكل رقم (1) أن الصادرات البترولية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات خلال الفترة قيد الدراسة، حيث سجلت نسبة 74.7% في عام 2000، وبلغت أعلى مساهمة في العام 2007، حيث بلغت مساهمتها 94.8%، ويشير ذلك إلى تدني الصادرات غير البترولية في إجمالي الصادرات وكذلك ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 3% في عام 2008). ويتطلب ذلك إعادة النظر في سياسات الصادر من خلال بذل الجهود التي تشجع وتعمل علي ترقية الصادرات غير النفطية باعتبارها العنصر الرئيس لعائدات البلاد من النقد الأجنبي ودعم الميزان التجاري وتحسين ميزان المدفوعات وتحفيز المنتجين لمضاعفة إنتاجهم.

## 3. إتجاهات الصادرات غير البترولية:

يرتبط السودان في علاقاته الاقتصادية والتجارية مع عدد من الدول في مختلف أنحاء العالم، حيث تستقبل أسواق تلك الدول الصادرات السودانية، الجدول والشكل رقم (2) يوضحان نسب التعامل في الصادرات غير البترولية مع بعض الأقطار خلال الخمس سنوات الماضية.

### جدول رقم (2)

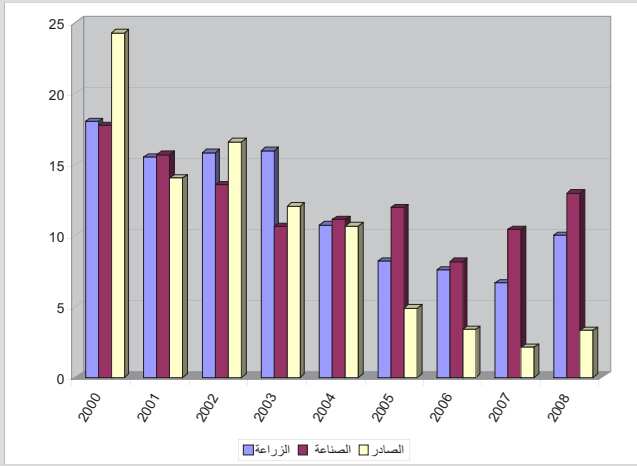
إتجاهات الصادرات غير البترولية ونسبها المئوية  
خلال الفترة (2003 - 2007)  
(نسب مئوية)

الأقطار	2007	2006	2005	2004	2003
الدول الصناعية	11.3	25.3	4.6	15.1	11.4
أفريقيا	1.0	19.5	3.4	3.2	2.5
آسيا	83.5	20.0	84.3	72.6	75.6
الدول العربية	4.1	33.2	7.4	8.7	10.2
أمريكا اللاتينية*	0.1	1.9	0.3	0.4	0.3
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2000 - 2007).

\* المكسيك.

شكل رقم (3)  
تدفق التمويل المصرفي المقدم لقطاع الصادر  
خلال الفترة (2000 - 2008)



يتضح من الجدول والشكل رقم (3) ضعف نسبة التمويل المصرفي المقدم لقطاع الصادر مقارنة مع تمويل القطاعات الأخرى، حيث سجلت النسبة اعلي مستوي لها 24.3 % في عام 2000 وادني مستوي لها 2.1 % في عام 2007.

5. جهود بنك السودان المركزي لترقية الصادرات غير البترولية:

يقوم بنك السودان المركزي في إطار الدور المنوط به في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإعداد ومتابعة تنفيذ سياساته التي تشمل السياسة النقدية التمويلية، وسياسات النقد الأجنبي، والسياسات الرقابية والمصرفية، وتطوير نظم الدفع وسياسات إدارة العملة وسياسات التمويل الأصغر.

ويمكن تلخيص تلك الجهود في مجال ترقية وتطوير الصادرات السودانية في الجوانب الآتية:

(أ) اعتبرت السياسة التمويلية قطاع الصادر من ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل قبل العام 2001، أي قبل بداية تحرير العمليات المصرفية. وفي هذا الصدد تم مؤخراً استثناء استيراد مدخلات

في الأسواق الخارجية وزيادة التعريفية الجمركية على السلع في الأسواق الخارجية، إلى جانب سياسة الإغراق التي تمارسها بعض الشركات الأجنبية.

(هـ) عدم كفاية البنيات التحتية لتوفير خدمات الصادر مثل مواعين التخزين والنقل المبرد وغيرها.

(و) تعدد الضرائب والرسوم المقررة أدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وكذلك اعتماد منتجات الصادر علي مدخلات الإنتاج المستوردة، قد يؤدي لارتفاع تكلفة الإنتاج نسبة لارتباطه بتطورات سعر الصرف وبعض العوامل الخارجية.

(ز) عدم وجود شركات مساهمة عامة لتنفيذ عمليات الصادر، حيث تعتمد الصادرات حالياً علي الأفراد الذين قد تنقصهم الخبرات وتوفر الأدوات اللازمة للقيام بعمليات الفرز والتعبئة وغيرها.

(ك) ضعف التمويل الداخلي (المصرفي) والخارجي (خطوط التمويل) من المؤسسات المالية الإقليمية.

الجدول رقم (3) يوضح تدفق التمويل المصرفي لقطاع الصادر مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2000-2008).

جدول رقم (3)

تدفق التمويل المصرفي المقدم لقطاع الصادر  
خلال الفترة (2000 - 2008)

العام	*إجمالي التمويل المصرفي	الزراعة %	الصناعة %	الصادر %	أخرى %
2000	1012683.4	18.0	17.8	24.3	39.9
2001	1463819.2	15.6	15.7	14.0	54.7
2002	2067799.2	15.8	13.6	16.6	54.0
2003	2819265.0	16.0	10.6	12.1	61.3
2004	4290695.2	10.7	11.1	10.7	67.5
2005	6953680.0	8.2	11.9	4.9	75.0
2006	10415285.2	7.5	8.2	3.4	80.9
2007	12587284.6	6.7	10.4	2.1	80.8
2008	14680995.1	10.0	13.0	3.0	74.0

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة للأعوام المذكورة.

\* آلاف الجنيهات.

\*\* تشمل الاستيراد والنقل والتخزين والتنمية الاجتماعية والتجارة المحلية.



\* الترويج لفرص الاستثمار في قطاع الصادرات السودانية.  
\* القيام بالبحوث والدراسات التسويقية لمنتجات الصادر.  
(د) التشاور المستمر والتنسيق مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالسياسات النقدية التمويلية وسياسات النقد الأجنبي.  
(هـ) تبني سياسات التخصيص والتجنيب لتشجيع الصادر.  
(و) المساهمة في المعارض الخارجية بتوضيح السياسات والإجراءات والإجابة علي الاستفسارات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، وتحويلات أرباح رؤوس الأموال العاملة بالبلاد للخارج، وكيفية الحصول علي التمويل من المصارف المحلية.

الإنتاج الزراعي والصناعي من دفع هامش خطابات الاعتماد ( بنسبة 100 % للسلع المستوردة).  
(ب) المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار بتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتعديل القوانين واللوائح لتسهيل عملية تسجيل تدفق الاستثمارات الأجنبية وتسهيل عملية تحويل الأرباح.  
(ج) المساهمة في إنشاء الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، وتشجيع المصارف على الاستفادة من خدماتها ويتمثل دور الوكالة في الآتي:-  
\* تأمين وإعادة تأمين حصيلة الصادرات السودانية.  
\* تقديم التمويل قصير ومتوسط الأجل وتقديم الضمانات التي تعزز القدرة التنافسية وتزيد حجم وحصيلة الصادرات.  
\* الترويج لاستقطاب التمويل المحلي والأجنبي والقروض الميسرة لدعم الصادرات.

## 6. مقترحات لتشجيع الصادرات غير البترولية:

- i. ضرورة توظيف جزء مقدر من عائد الصادرات البترولية وخاصة بعد ارتفاع سعر النفط وتحسن أداء مؤشرات الاقتصاد العالمي والتي تدهورت نتيجة للازمة المالية العالمية الحالية. وذلك في إنشاء البنيات التحتية المتعلقة بتطوير قطاع الصادرات غير البترولية. أهمها مشروعات تطوير الإنتاج والإنتاجية والنقل والتخزين والتغليف والتسويق.
- ii. تخفيض الرسوم الجمركية علي مدخلات الإنتاج المستوردة. وذلك لتخفيض تكلفة إنتاج الصادرات إضافة لإلغاء أو تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة علي منتجات الصادر.
- iii. الاستمرار في السياسة الحالية لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. والعمل علي توفير بيئة أكثر تحفيزاً لإنتاج الصادر. مع ضرورة العمل علي جذب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلى مهارات عالية. مع التركيز علي مشروعات منتجات الصادر التي تتوفر للسودان فيها ميزه نسبية وتساعد علي إيجاد فرص العمل لقطاع واسع من المواطنين مثل مشروعات الإنتاج الحيواني ومحاصيل الصادر.
- iv. تشجيع الصناعات الصغيرة بغرض الصادر بتوفير التمويل اللازم وتقليل التكاليف الإنشائية بتخفيض الرسوم والجبایات.

- v. تفعيل دور الوكالة الوطنية لتمويل وتأمين الصادرات بزيادة رأسمالها وتشجيع المصارف والمصدرين للتعامل معها.
- vi. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الصادر مثل سنغافورة وإيرلندا وتونس.
- vii. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء البنيات التحتية وخدمات الصادر(النقل والتخزين المبرد والتغليف).
- viii. ضرورة إنشاء مراكز لتدريب المستثمرين والعاملين في مجال الصادر. وذلك بتوفير التمويل المصرفي وتنشيط خطوط التمويل المتاحة من المؤسسات الإقليمية (بنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الأفريقي).
- ix. ضرورة تنويع وترقية الصادرات بإدخال منتجات جديدة في سلة الصادرات وتحسين جودتها ومواصفاتها. وذلك من خلال تشجيع قيام الصناعات التحويلية ومراعاة مواكبة الإنتاج بغرض الصادر للمواصفات العالمية. وذلك لضمان منافسته لمنتجات الدول الأخرى.
- x. تفعيل دور المستشاريات الاقتصادية والملحقيات والنقاط التجارية بالخارج في الدول التي ليست بها مستشاريات. أو ملحقيات تجارية لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة عن الأسواق العالمية. وتوفير البيانات عن سلع الصادرات السودانية غير البترولية والترويج لها بهدف إيجاد آليات للتسويق وفتح أسواق جديدة.

## 1. مقدمة:

يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية للدولة مع تحليل تجربة السودان في هذا المجال والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملية التنسيق ووضع توصيات يمكن أن تساهم في تفعيل عملية التنسيق.

يتم استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي، والذي يعنى تحقيق معدل موجب للنمو الاقتصادي في ظل إستقرار الأسعار والتوظيف الكامل والأمثل لعوامل الإنتاج والتوزيع العادل للدخول بين قطاعات الإنتاج المختلفة. وفي سبيل تنفيذ ذلك يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية. بينما تقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطني بوضع وتنفيذ السياسة المالية. ويعتمد نجاح هذه السياسات في المقام الأول على قوة التنسيق بين هاتين السياستين تفادياً لأي تعارض قد ينشأ بين أهدافهما مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي. إذ لا تتمكن السياسة الاقتصادية من النهوض والارتقاء وتحقيق الأهداف المنشودة والتخلص من الأزمات والمشاكل الاقتصادية إلا بالتنسيق الفعال والملائمة بين أهداف ووسائل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية.

## 2. أدوات وأهداف السياستين النقدية والمالية:

أولاً: السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والمبادرات التي يطبقها البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية. لأغراض إدارة النقود وسعر الصرف وتكلفة التمويل والتأثير في شروط الائتمان. وتعتبر السياسة النقدية أحد سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل معالجة الإختلالات المختلفة التي تصاحب التطور الإقتصادي. وبما أن السياسة النقدية تمثل معالجة الجانب النقدي في الاقتصاد فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع بقية السياسات الاقتصادية في الدولة. كما أن السياسة النقدية تختلف درجة فعاليتها وأهميتها النسبية من إقتصاد إلى آخر حسب طبيعة المشاكل الإقتصادية السائدة والتباين

# التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تجربة السودان

د. أمين صالح يس  
وبدر الدين حسين جبر الله

الوسائل والأدوات التي تستخدمها وزارة المالية لتحقيق اهدافها تشمل الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

### 3. ضرورة التنسيق بين السياستين:

السياستان المالية والنقدية تؤثران على بعضهما البعض وتؤثران معاً على الأداء الاقتصادي وحتى يكون هذا التأثير إيجابياً لا بد من التنسيق التام بينهما من خلال:

- أ- وضع أهداف كلية للاقتصاد حتى لا تتعارض السياسة النقدية مع موجات السياسة المالية.
- ب- رسم خطة للعمل المشترك قبل التنفيذ يراعى فيها التسلسل الزمني والتوقيت المناسب للتنفيذ.
- ج- التقييم المشترك لنتائج ما تم تنفيذه من إجراءات.

ومن الممكن تحديد الأهداف الأساسية للتنسيق في النقاط الآتية:

1. الحصول على التناسق الداخلي بين اهداف السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق نمو اقتصادي مستقر غير تضخمي.
  2. تسهيل تنفيذ السياسات بفعالية و كفاءة عبر الدعم المؤسسي المباشر خاصة في مجال تبادل المعلومات و البيانات والنقاش الهادف.
  3. يحتم التنسيق على البنك المركزي ووزارة المالية تبنى سياسات اقتصاد كلي مستدامة.
- في غياب التنسيق اللازم يتعرض الإقتصاد إلى عدم الاستقرار المالي مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل مصحوباً بضغط على سعر صرف العملة الوطنية مع تنامي معدلات التضخم الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. كذلك فإن عدم وجود التنسيق سيترتب عليه عدم تطوير أسواق رأس المال المحلية والتي تمثل أحد أهم مصادر تمويل العجز المالي في الوقت الذي يتم فيه تحديد تكلفة هذا التمويل على أساس السعر الذي يحدده السوق. أيضاً يساعد تطور تلك الاسواق البنك المركزي على إتباع سياسة نقدية اكثر كفاءة من خلال إتباع الأدوات المستندة على قوى السوق. كما أن اسواق رأس المال المحلية تلي

في درجة تطور أسواق المال والنقد وبالتالي درجة التطور الاقتصادي والانفتاح على الخارج. وتسعى أدواتها إلى تنظيم التداول النقدي وتحديد تكلفة الائتمان في الإقتصاد.

الاهداف الأساسية للسياسة النقدية في السودان تشمل:

- \* المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الجنيه السوداني مقارنة بالعملات الأخرى والمحافظة على قوته الشرائية.
- \* العمل على تحديد وتوفير الحد الأمثل للسيولة المطلوب توفيرها للقطاعات الاقتصادية عبر الجهاز المصرفي.
- \* مراقبة وتحديد حجم واتجاهات الائتمان المحلي.
- \* تعزيز الدور الريادي للجهاز المصرفي من خلال تفعيل أدوات الرقابة المصرفية.
- \* العمل على تطوير و ترقية الأداء في سوق الأوراق المالية في السودان.

أي هدف من الأهداف أعلاه يمثل مجالاً أخصباً و تحدياً مائلاً للجهاز المصرفي. خاصة بعد تطبيق إتفاقية السلام الشامل وتبنى نظام مصرفي مزدوج إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب مع الفصل الجغرافي بين النظامين بجانب اختلاف الوسائل التي تستخدم لإدارة كل نظام من كافة جوانب الإدارة النقدية والرقابية من قبل البنك المركزي.

ثانياً: السياسة المالية: تتمثل السياسة المالية في دور الحكومة ممثلة في وزارة المالية و جهودها للحصول على الإيرادات العامة من مختلف المصادر ووضعها في إطار برامج عمل تحت مظلة الإنفاق العام. وتتركز أدوات السياسة المالية في كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة. حيث أن وزارة المالية تقوم بوضع الأسس العامة لبرامج الإنفاق حسب الأولويات وهذا يأتي في إطار برمجة الموازنة العامة للدولة. والتي تحتوى على تقديرات الإنفاق على قطاعات الحكومة المختلفة وفق معطيات ومعلومات قريبة من الواقع مع الأخذ في الإعتبار جميع التطورات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية والدولية.

يخول القانون البنك المركزي بالتداول والإيجار في الأوراق المالية الحكومية وكيفية إدارتها. كما يحدد القانون إمتلاك البنك المركزي للأصول الأخرى أياً كان نوعها وكيفية التخلص منها بالإضافة الي توزيع أرباح البنك المركزي أو تغطية العجز في ميزانيته.

أيضاً أنشئت على المستوى المؤسسي إدارة العمليات النقدية ببنك السودان المركزي ووحدة إدارة النقود بوزارة المالية كإجراء من شأنه أن يقود إلى إحكام التنسيق

والمتابعة بين السياسة المالية والسياسة النقدية. وفيما يلي استعراض حثيات قيام ومهام كل من تلك المؤسساتين.

أولاً: مهام وحدة العمليات النقدية بالبنك المركزي: تبعاً للتطورات التي حدثت في مسار الإقتصاد السوداني خلال حقبة التسعينات تغيرت إستراتيجيات البنك المركزي لإدارة السياسات النقدية. فبعد أن ظل بنك السودان المركزي ولأمد طويل يستخدم في إدارته للسياسات النقدية أدوات مباشرة إته وبموجب تلك التطورات نحو إستخدام الأدوات النقدية غير المباشرة التي تتسم بالمرونة وإمكانية توظيفها بشكل مستمر لإدارة السيولة مثل عمليات السوق المفتوحة وعمليات مبادلة النقد الأجنبي.

الإته نحو إستخدام الأدوات غير المباشرة بجانب عوامل أخرى أدى إلى تأسيس لجنة تنسيقية لمتابعة تنفيذ قرارات لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي. من ثم تم ترفيعها إلى وحدة ثم إلى إدارة ذات هيكل إداري منفصل وذلك للقيام بالآتي:

1 / بناء قاعدة بيانات تشمل مختلف المتغيرات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحجم الكلي للسيولة.

2 / تقدير الحجم الفعلي للسيولة بالاقتصاد بصورة دورية.

3 / التنبؤ بالحجم المستقبلي للسيولة.

4 / تحديد قيمة الانحراف عن حجم السيولة الأمثل.

5 / وضع مقترحات آنية لمعالجة تلك الانحرافات.

6 / متابعة تنفيذ تلك المعالجات.

على الحكومة إتباع مزيد من الإنضباط المالي المطلوب لإضفاء نوع من الإلتزام بقانون السوق. وتنبع أهمية التنسيق أيضاً في حال الإصلاحات الهيكلية و تحرير القطاع المالي. وذلك للتداخل الكبير بين سياسات الإصلاح الهيكلية والتحرير المالي من جانب وتوفير المناخ الاقتصادي الجاذب للاستثمارات المحلية والخارجية من جانب آخر.

#### 4. الترتيبات العملية والمؤسسية لعملية التنسيق:

للقيام بهذا التنسيق لابد من أن يكون مدعوماً بعدة ترتيبات مؤسسية وعملية تساعد على نجاح هذا التنسيق. من الممكن رصد عدد من هذه الترتيبات من واقع التجارب الناجحة في هذا المجال والتي منها:

1- الحد من تدخل البنك المركزي لتمويل عمليات الحكومة. وهذا الترتيب من شأنه أن يقلل من النزاع بين البنك المركزي ووزارة المالية حول القرارات المتعلقة بتحديد مصادر تمويل العجز في الموازنة الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك المركزي.

2- الترتيب يمكن أن يأخذ شكل لجنة. مثلاً لجنة للدين المحلي والسياسة النقدية. علي أن يكون لهذه اللجنة دور محوري في تحديد حجم الدين المتعاقد عليه في السوق الأولية والذي يتماشى مع أهداف السياسة النقدية.

3- من الممكن أن يأخذ التنسيق شكلاً عملياً علي المستوي الفني كأن يتم تبادل للمعلومات المرصودة واستخدامها للاستقرار وتحديد حجم التباين بين بيانات البنك المركزي وبيانات المالية. وهذا الإجراء من شأنه تسهيل المتابعة اليومية في تنفيذ الموازنة والسياسة النقدية.

من خلال ذكر أنواع وأشكال التنسيق أعلاه يلاحظ أن التنسيق يمكن أن يتم علي مستويين. مستوي وضع السياسات ومستوي تنفيذ تلك السياسات.

#### 5. تجربة السودان في مجال التنسيق بين السياستين:

إن عملية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في السودان علي المستوي المؤسسي منصوص عليها في قانون البنك المركزي الذي يحدد كيفية إستلاف الحكومة من البنك المركزي وطريقة الإسترداد. وكذلك



7 / المشاركة في وضع وتحديد متغيرات نموذج الإقتصاد الكلي.

8 / المشاركة في إعداد التقرير السنوي للبنك المركزي الذي يعكس التطورات النقدية.

9 / المشاركة في تقييم وتصحيح مسار السياسات النقدية للبنك المركزي.

ثانياً: مهام وحدة إدارة النقد بوزارة المالية:

جاء التفكير في إنشاء وحدة لإدارة النقد في وزارة المالية والاقتصاد الوطني بغرض تقوية آليات متابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وإحكام قانون المالية العامة الذي يتطلب عدالة تخصيص وحسن إدارة المال العام. هذه الوحدة لها العديد من المهام تتمثل في الآتي:

1- إعداد خطة نقدية سنوية وربع سنوية للإنفاق الحكومي وإجازتها بواسطة لجنة تخصيص الموارد وإيداعها لدى البنك المركزي.

2- إصدار أوامر الدفع حسب موافقة لجنة تخصيص الموارد التي يرأسها وكيل وزارة المالية .

3- رصد حركة تخصيص الموارد النقدية ومعرفة اتجاهاتها خلال العام.

4- تحليل التقارير النقدية وتحديثها.

5- التقدم بمقترحات لتجويد الأداء أو تعديل السياسة المطبقة إذا اقتضى الأمر ذلك.

6- توفير بيانات يومية حول موقف السيولة بحسابات الحكومة.

من المهام أعلاه يتضح أن وضع الخطة النقدية وإجازتها يعتبر أهم الأعمال التي تقوم بها وحدة إدارة النقد. هذه المهمة هي جزء أساسي مكمل حلقة إعداد الموازنة العامة للدولة. لذا لا بد من التمييز بينها وبين خطة إنفاذ الموازنة، فخطة إنفاذ الموازنة تعكس توقعات الصرف ربع السنوية بواسطة الوحدات الحكومية المختلفة، بينما الخطة النقدية تعكس التنبؤ الفعلي لإصدار أوامر الدفع لمقابلة إحتياجات الوحدات الحكومية المختلفة وضبط تدفق النقد، وفي هذه الحالة فإن وحدة إدارة النقد تعتمد على خطة إنفاذ الموازنة لوضع الخطة النقدية.

تؤثر عمليات إدارة النقد من جانب وزارة المالية على السياسة النقدية للبلاد في أنها تؤثر على موقف السيولة الكلي في الإقتصاد وبالتالي التأثير على الطلب على النقود، ومتابعة موقف السيولة الكلي في الإقتصاد من أحد مهام إدارة العمليات النقدية في بنك السودان المركزي وهي إحدى آليات تنفيذ السياسة النقدية في الإقتصاد، ومن هنا تنبع ضرورة التنسيق بين هاتين الإدارتين ليس على مستوى تبادل البيانات فقط بل على كل المراحل المتعلقة بوضع الخطة النقدية وتنفيذها.

إن إنشاء وحدة إدارة النقد بوزارة المالية وإدارة السيولة بالبنك المركزي تعتبر خطوة تنسيق علي مستوى وضع السياسات، وإذا ما تم التفاعل الحقيقي بين عمل هاتين المؤسسات فيعتبر حينها ذلك خطوة علي مستوى تنفيذ السياسات وبذلك تكتمل حلقات التنسيق المثلي، غير أن تأخر إنشاء وتأسيس وحدة النقد بوزارة المالية أضعف من الدور الذي كان يمكن أن يلعبه في تعميق عملية التنسيق.

أحد أشكال التنسيق المعمول به في السودان علي مستوى وضع السياسات ما يعرف بلجنة الإطار الكلي للاقتصاد والتي تشمل كل من القطاع المالي، النقدي والقطاع الحقيقي، وتتلخص مهام هذه اللجنة في تقييم الأداء السابق ووضع التقديرات اللاحقة ومن ثم إستخلاص المؤشرات الكلية المستهدفة كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، حجم العجز في الموازنة العامة وكيفية تمويله، معدل نمو الكتلة النقدية وسعر الصرف، وغالباً ما تنتهي مهام تلك اللجنة برفع تقريرها النهائي.

في مرحلة لاحقة تم إنشاء لجنة لمناقشة مواقف الأداء الفعلي للسياسات، وجمتمع هذه اللجنة في العادة مرة كل أسبوعين برئاسة السيد وزير المالية الإتحادي وعضوية محافظ ونائب محافظ البنك المركزي ووكيل وزارة المالية بجانب كبار المسؤولين بوزارة المالية والبنك المركزي المختصين. كما تم تخصيص مكتب للسيد وزير المالية الإتحادية بمباني رئاسة البنك المركزي. النتائج التي يمكن قراءتها حتى الآن لدرجة التنسيق



عن طريق أدوات حكومية مباشرة إلى أدوات غير مباشرة مواكبة لسياسات التحرير العامة. وفي ظل هذه التغيرات تم الإلتفات الي نوعية البيانات التي تستخدم لإدارة السياسات النقدية. حيث تم تقليل الفارق الزمني بين الحاجة الي البيانات ووقت إعدادها مع تحسين شموليتها ودقتها. ولاستكمال حلقة التنسيق فعلياً ، تم فصل العلاقة بين بنك السودان المركزي ووزارة المالية. حيث تم تعديل قانون بنك السودان المركزي معطياً استقلالية تامة عن وزارة المالية تمكنه من إدارة السياسات النقدية والمصرفية بمعزل عن التأثير بالقرارات المالية التي يمكن أن تتعارض والأهداف النهائية للسياسات النقدية. كذلك تمت إعادة هيكلة البنك المركزي لمواكبة تلك التطورات. حيث أحكم التنسيق فيما بين الإدارات ذات العلاقة بإدارة السياسات النقدية وأصبحت تعمل وفقاً لقرارات لجنة السياسات النقدية.

الموجودة بين السياستين النقدية والمالية تشير الي تحسن الأداء الإقتصادي الكلي عامة. فمثلاً علي مستوي السياسات النقدية يمكن أن يلاحظ من الجدول رقم (1) أدناه أن هنالك تطور ملحوظ في الإطار العام لإدارة السياسة النقدية خلال الفترة ما بعد العام 1997 مقارنة بماقبل ذلك من ناحية وجود إستراتيجية عامة وأهداف تشغيلية ووسيطه ونهائية والتحول من الأدوات المباشرة الي الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية. وكذلك علاقة البنك المركزي مع وزارة المالية الاتحادية والتطور الهيكلي للبنك المركزي ونوعية وجودة البيانات التي تبنى وتقيم بها السياسات النقدية.

فالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية يحتم وجود أهداف تشغيلية ووسيطه للسياسات النقدية تتأثر بقرارات السياسة النقدية وتخدم الأهداف الكلية. كما تم التحول من إدارة السياسات النقدية

جدول رقم (1)  
الإطار العام للسياسات النقدية - بنك السودان المركزي

الفترة	ما قبل 1997	1997 - 2001	2002 - 2008
الهدف الوسيط للسياسات النقدية.	- لا يوجد هدف.	- سعر الصرف.	- عرض النقود.
الهدف التشغيلي للسياسات النقدية.	- خطة التمويل المصرفي.	- احتياطات البنوك. - التمويل المصرفي.	- احتياطات البنوك. - القاعدة النقدية.
أدوات السياسة النقدية.	- الأدوات المباشرة (السقوف التمويلية). معدلات تسليف البنوك. نسب إحتياطي نقدي قانوني مرتفعة).	- أدوات مباشرة. - نوافذ التمويل. - أدوات غير مباشرة.	- أدوات غير مباشرة. - نوافذ التمويل. - عمليات السوق المفتوحة. - سعر الخصم/ الفائدة
نوعية البيانات التي تبنى عليها ويتابع بها تنفيذ السياسات النقدية.	- أساسية (تنتج شهرياً). - مع وجود فارق زمني ملحوظ يمتد لأكثر من شهر.	- بيانات شاملة ذات جودة أحسن. - بيانات التقرير الأسبوعي البسيط.	- تقليص الفارق الزمني لإعداد البيانات. - شمول بيانات التقرير الأسبوعي. - تنبؤ بالمتغيرات النقدية في المدى القصير جداً.
وضعية بنك السودان.	- تبعية تامة لوزارة المالية. - استقلال في العمليات النقدية.	- تبعية تامة لوزارة المالية. - استقلال في العمليات النقدية.	- مستقل بحكم القانون الجديد.
تكوين بنك السودان الإداري.	- إدارات تعمل بمعزل عن بعضها في تبنى عمليات التمويل وتنفيذ خطط النقد الأجنبي.	- تحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة بينك السودان.	- إنشاء لجنة السياسات النقدية. - إنشاء إدارة العمليات النقدية. - الإدارات تعمل حسب توجيهات لجنة السياسات النقدية وإدارة العمليات النقدية. - تأسيس وإعادة هيكلة فرع بنك السودان لتأسيس والإشراف علي النظام المصرفي التقليدي.

المصدر: مستخلص من تقارير بنك السودان فيما يلي تطورات البنك المركزي.

## جدول رقم (2)

### الإطار العام للأهداف الاقتصادية الكلية

الفترة	ما قبل 1997	بعد 1997
الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية.	- تمويل عجز الموازنة. - توزيع الموارد (التمويل).	- تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة. - استقرار الأسعار.
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	- تحديده لا يرتبط بسياسات الدولة العامة.	- يحدد ضمن حزمة الأهداف العامة لسياسات الدولة الاقتصادية.
معدل التضخم	- لا تتم مقارنته بحدود محددة. - الاتجاه العام تضخم ذي ثلاث خانوات.	- أحد معطيات نموذج الإقتصاد الكلي. - الاتجاه العام تضخم بخانة أحادية.
عرض النقود	- لا يتم تحديده وفقاً لتنسيق بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.	- يتم تحديده وفقاً لخرجات نموذج الإقتصاد الكلي. - استخدم كهدف وسيط كمي قابل للمقارنة والتقييم.
سعر الصرف	- أسعار صرف متعددة.	- سياسات سعر صرف متدرجة من: سعر صرف زاحف الي مرن مدار.

بجانب معدل نمو الناتج. يتم تحديد الحجم المناسب للكتلة النقدية مما ساهم في خفض المستوى العام للأسعار من إجهاد عام بثلاث خانوات الي مستوى عام بخانة واحدة.

#### الخلاصة والتوصيات:

إن تجربة السودان في هذا المجال رغم حداثتها وضعفها على المستوى الفني إلا أنها استطاعت أن تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وتظل تحتاج للمزيد من الدعم المؤسسي والفني حتى تلعب دوراً أكثر تأثيراً ويجب أن لا يقتصر التنسيق على المستوى الفني وفي إطار وضع السياسات العامة والمؤشرات الكلية فقط بل يجب أن يكون على مستوى التنفيذ. وحتى تتم عملية تفعيل التنسيق بين السياسات المالية والسياسات النقدية في السودان فان ذلك يتطلب الآتي:-

(1) أن يكون مشروع الموازنة المجاز قانوناً يجب تنفيذه كما هو باعتبار أنه يعكس موقفاً حقيقياً و لا يجب التعامل خارج ذلك القانون إلا بالقدر الذي يتيح القانون نفسه أو بالرجوع إلى الجهات التشريعية التي أجازته.

(2) أن تكون لجنة الإطار الكلي للإقتصاد لجنة دائمة بغرض استخدام أساليب البرمجة المالية في وضع ومتابعة التنفيذ للسياسات المالية والنقدية وتقويمها أنياً.

(3) التأكد من التناسق والتناغم بين الموازنة السنوية والخطط التنموية العامة للبلاد.

(4) أن تقوم إدارة النقد بوزارة المالية بعملية الربط بين التخطيط وتنفيذ الموازنة الفعلي و من ثم تبادل تلك المعلومات مع إدارة العمليات النقدية.

(5) ضرورة مشاركة وحدة العمليات النقدية في رسم الخطة النقدية الموضوعية بواسطة إدارة النقد.

سادساً: ضرورة تدريب موظفي إدارة العمليات النقدية ووحدة إدارة النقد بصورة تبادلية داخلياً، وإتاحة الفرصة للمؤسستين للإطلاع علي تجارب دول أخرى شبيهة في اقتصادياتها بالاقتصاد السوداني.

سابعاً: أن تقوم وزارة المالية الإتحادية بعمل سمناوات وورش عمل اتحادية وولائية للتعريف بمفهوم الموازنة وكيفية تنفيذها والجوانب المتعلقة بقانون الموازنة كتشريع لا يمكن العمل خارجه إلا بموجب قنوات معلومة.

ثامناً: العمل علي عرض الموازنة وفق معيار إحصائيات مالية الحكومة (GFS) الموضوع من قبل صندوق النقد الدولي والاستفادة منه في عمليات التحليل والتقويم.

فيما يتعلق بالإطار العام للأهداف الاقتصادية الكلية وبصورة عامة يلاحظ أنها أصبحت تبني علي ما يسمى بـمخرجات نموذج الإقتصاد الكلي الذي يستخدم منهجية البرمجة المالية والتي تربط تماماً بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، أي يتم تحديد مخرجاته بناء على أساس العلاقة في النظرية الاقتصادية والممارسات العملية، فهو يمثل أعلى درجات التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية. فتحوّلت الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية من تمويل لعجز الموازنة وتوزيع للموارد المتاحة الي تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة وأستقرار المستوى العام للأسعار. واصبح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يحدد وفقاً للموجهات العامة لسياسات الدولة الاقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل التضخم الذي يبني عليه



## 1. خلفية نظرية عن التمويل العقاري وارتباطه بالأزمات المالية:

يقصد بالتمويل العقاري التمويل للاستثمار في مجالات شراء أو بناء أو صيانة أو تحسين المساكن والوحدات الإدارية والمنشآت الخدمية والمباني المخصصة للنشاط التجاري والصناعي، وذلك بضمان حق الامتياز على العقار أو رهنه رهناً رسمياً أو غير ذلك من الضمانات التي يقبلها الممول طبقاً للقواعد والإجراءات القانونية المنظمة لذلك. وتتضمن عملية التمويل العقاري ثلاث معاملات متصلة ببعضها، وهي: شراء العقار، وإقراض الممول للمشتري، ثم رهن العقار محل البيع

## تجربة السودان في مجال التمويل العقاري

حسن محبوب الزبير وعيسى احمد ترايو  
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

تشتمل الورقة على أربعة محاور يتناول الأول خلفية نظرية عن التمويل العقاري وارتباطه بالأزمات المالية، ويستعرض الثاني تجربة السودان في مجال التمويل العقاري، أما الثالث فيلخص تحديات ومشاكل التمويل العقاري في السودان وتختتم الورقة ببعض التوصيات.

لصالح الممول، وبالتالي فهي اتفاقية تحتوي على ثلاثة عقود تتضمن البيع، والقرض، والرهن. وهي ما يطلق عليها فقهيًا "العقد المركب".

هذا ويعتبر التمويل العقاري من أهم أسباب الأزمة المالية الحالية والتي بدأت منذ نهاية العام 2007. ويرى بعض الاقتصاديين ان أسبابها ترجع للتوسع في التمويل العقاري في الولايات المتحدة، حيث قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال عقارية لأفراد ولأسر وشركات غير قادرة على سداد مبلغ التمويل ودون ضمانات كافية. وقد شجعت الحكومة الأمريكية هذا النوع من التمويل بمقتضى قانون يعود إلى 1977 والذي يتضمن إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع. إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع.

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة في الجوانب التالية:

- شجع الازدهار الكبير في العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001-2006 البنوك وشركات الإقراض إلى اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، حيث تم منح مقترضين القروض بدون ضمانات كافية، وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى، والهدف هو تحقيق أكبر

قدر ممكن من الأرباح لمؤسسات الإقراض. وأدى ارتفاع سعر الفائدة إلى تغيير في طبيعة السوق الأمريكية، تمثل في انخفاض أسعار العقارات والإيجارات حيث أدى ذلك إلى ارتفاع عدد الغير قادرين على سداد القروض.

- قدمت المؤسسات المالية الأمريكية قروض بأسعار فائدة منخفضة تصل إلى 1% في عام 2007م مما زاد الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية وتزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة، شجع ذلك البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، وكذلك وتوسعت المؤسسات المالية الكبرى في منح القروض للمؤسسات العقارية.

- لجوء عدد كبير من المؤسسات المالية نحو الرهن الإضافي للعقارات، وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار عندما ترتفع قيمة العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة (Sub prime)، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار.

- الزيادة الكبيرة في توريق الديون العقارية (Securitization) حيث إن البنوك لم تكتف

شهادات الجدارة الائتمانية ، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية. ونتيجة لترابط الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة الخارجية والأسواق والمؤسسات المالية وتطور الاتصالات نسبة لاستخدام التقنيات الحديثة انتقلت هذه الأزمة من الولايات المتحدة الى الدول المتقدمة الأخرى (الأوروبية) والدول النامية. وقد أدت هذه الأزمة الى تدهور أداء الاقتصاد العالمي بانخفاض الطلب الكلي وصاحب ذلك انخفاض أسعار السلع وخاصة النفط ، والذي تعتمد على عائداته عدد من الدول النامية ومنها السودان ، وتأثرت معظم الدول العالم بهذه الأزمة ، حيث يتوقع ان ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام 2009 وتدهور أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في معظم الدول حيث يتوقع ارتفاع معدل البطالة، وعجز الموازنة العامة. وبالنسبة لاثرا لزاما على القطاع المصرفي في السودان يلاحظ انها محدودة وذلك لضعف ارتباطها بالاقتصاد العالمي. ولعدم وجود ارصدة مالية كبيرة للبنوك بالاسواق الخارجية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان ، وتحويل ربط الجنية السوداني من الدولار لليورو. اضافة إلى ان التعامل بصيغ التمويل الاسلامية قد تساهم في تخفيف اثرا لزاما المالية علي المصارف السودانية في

بالتوسع في هذه القروض. بل استخدمت المشتقات المالية (financial derivatives) لتوليد مصادر جديدة للتمويل ، وبالتالي التوسع في الإقراض. وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يسمى بالتوريق. وهكذا فان العقار الواحد يعطى مالكة الحق في الاقتراض من البنك. وتستمر العملية بحيث يولد العقار الواحد طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية. هكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) إلى زيادة المخاطر وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض. ويعزي هذا التوسع من قبل البنوك الأمريكية في التمويل العقاري إلى نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة: بالرغم من أن البنوك التجارية في معظم الدول تخضع لرقابة دقيقة من البنوك المركزية ، ولكن هذه الرقابة تضعف أو تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر

الشمال . وعلية تشير التجربة ان التمويل العقاري في السودان لم يتاثر بالازمة.

## 2. تجربة السودان في مجال التمويل العقاري:

تقوم المصارف التجارية والمتخصصة بتمويل القطاع العقاري بالإضافة الى المؤسسات والشركات والصناديق، كما يقوم بنك السودان المركزي بإعداد السياسات والضوابط التي تنظم وتراقب التمويل المصرفي في القطاع المعنى.

شهد الاستثمار في القطاع العقاري السوداني نمواً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، ويعتبر قطاع جاذب خاصة للمستثمرين الأجانب وخاصة بعد دخول العديد من الاستثمارات الأجنبية منذ اواخر تسعينيات القرن الماضي.

## دور بنك السودان المركزي في تنظيم التمويل العقاري:

يقوم بنك السودان المركزي بإعداد وإصدار السياسة النقدية والتمويلية بالإضافة للمنشورات التي تتضمن ضوابط التمويل المصرفي. وقد حظرت السياسة منذ العام 1983 تمويل وشراء العقارات باستثناء العقارات والأراضي المرتبطة بتنمية القطاعات ذات الأولوية، وذلك حتى العام 2001 والذي بدأت فيه تحرير العمليات المصرفية. وقد سمحت السياسة تمويل

جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما فيها القطاع العقاري، وذلك مواكبة للمستجدات التي حدثت في الاقتصاد السوداني وخاصة بعد بدء إنتاج وتصدير البترول وتدفق الاستثمارات الأجنبية في المجالات الأخرى. ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة لتشييد العقارات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية والمحلية، وأيضاً دخلت فروع مصارف أجنبية بروؤس أموال مقدره يمكنها تقديم التمويل العقاري هذا بالإضافة لزيادة رؤوس أموال المصارف المحلية بعد البدء في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة والذي من اهدافه زيادة رؤوس اموال المصارف الي 6 مليون جنية.

وفي هذا الإطار وضع بنك السودان المركزي ضوابط للتمويل العقاري في مجالات تشييد وشراء العقارات للأغراض السكنية والتجارية وفقاً لمنشور رقم (2006/3) بحيث يتم التمويل وفقاً للأسس والضوابط التالية:

- لا يتم النظر في طلب التمويل إلا بعد تقديم شهادة بحث حديثة وخالية من الموانع تثبت ملكية العميل للقطعة أو القطع موضوع التمويل .

- يرهن العقار لصالح البنك ويستمر الرهن حتى نهاية السداد.

- يقوم البنك بالتأمين علي العقار الممول



ويضاف مبلغ التامين للمديونية.

- يترك أمر تحديد الأقساط وتواريخ استحقاقها للتفاوض بين البنك والعميل.  
- يجوز ان تقوم البنوك بمنح التمويل للشركات التي تعمل في مجال الإسكان الشعبي أو الفئوي أو يمنح مباشرة لهذه القطاعات أو الأفراد.

هذا بالإضافة الى الضوابط المتعلقة بإدارة المخاطر والضوابط الرقابية الأخرى.

وفي اطار التمويل ذو البعد الاجتماعي صدر المنشور رقم 2009/9 والخاص بموجهات المصارف بتاريخ 2009/4/28 لتفعيل الاستخدام الامثل للنسبة المحددة بـ 12% من محفظة التمويل الاصغر والصغير، علي ان تراعي الاولوية في تقديم التمويل حسب التوزيع السكاني والجغرافي بالتركيز علي المناطق الريفية، مع ضرورة مراعاة عدالة التوزيع بين الولايات وفقاً لموجهات الاستراتيجية العامة للدولة في مجال التنمية والاستثمار. وقد تضمن المنشور القطاعات ذلت الاولوية لتقديم التمويل الاصغر وتشمل:

أ- القطاع الزراعي والحيواني.

ب- القطاع الصناعي والحرفي.

ج- القطاع الخدمي والاستهلاكي.

ويأتي التمويل العقاري والسكني وتمويل مواد البناء وتمويل السكن الاقتصادي ضمن هذا القطاع.

### تجربة المصارف السودانية:

ونسبة لان التمويل العقاري يحتاج الى مبالغ مالية كبيرة ونظراً لشح الموارد الحكومية المخصصة لقطاع الإسكان تم تأسيس البنك العقاري السوداني في عام 1967، ليقوم بتوفير التمويل اللازم للإسهام في حل المشاكل السكنية العامة للمواطنين وتنفيذ الخطط الإنمائية للحكومة.

قام البنك العقاري بدور مقدر في هذا المجال غير ان شح الموارد لم يتيح له فرصة تنفيذ العديد من المشروعات في هذا المجال، بالإضافة لتعثر سداد تمويل بعض المشاريع الإسكانية.

وبالنسبة لتجربة هذا البنك يلاحظ انه يقوم بوضع سياسة تمويلية في مجال التمويل الإسكاني ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وذلك في اطار السياسة التمويلية التي يصدرها البنك المركزي.

وتطبيقاً لهذه السياسة وضع البنك العقاري السوداني لوائح وتعليمات ودليل عمل من اجل تنفيذ هذه السياسة بسهولة ودقة. كما لجأ البنك الى وضع اجراءات وضوابط تستهدف التأكد من تطبيق هذه السياسة. ومن اهم هذه الاجراءات والضوابط:

- التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع ومن قدرة المقترض على التسديد سواء كان فرداً او مؤسسة وذلك تفادياً للمخاطر

إلى أن تمت خصصته ، واصبح بنك قطاع خاص يهدف إلى الربح. ويعمل كبنك تجارى عادى وتغير اسمه فأصبح البنك العقاري التجاري وغير معني بتبني سياسات الدولة في حل أزمة السكن بصورة مباشرة. ولكن هذا لايعنى تقليص دوره بل يعطى لمزيد من المرونة والقدرة على التمويل العقاري.

وفيمايتعلق بالمصارف الأخرى غير المتخصصة فقد بدأت تقديم التمويل العقاري للقطاع الخاص والمواطنين من غير موظفي الدولة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات ولكنه توقف نسبة لارتفاع معدل التضخم الأمر الذي جعل من منح التمويل متوسط أو طويل الاجل أمرا محفوفا بالمخاطر.

أجتهت المصارف السودانية حديثاً نحو التمويل العقاري من خلال طرح القروض باستخدام صيغ التمويل الإسلامية مثل الإجارة والمرابحة بحيث تتيح للصيغة الأولى في (التمويل العقاري بالإجارة مع الوعد بالتملك). حيث يقوم البنك بشراء وتملك العقار بناء على طلب ورغبة العميل. ثم يؤجره له مقابل أقساط محددة. مع إعطاء البنك العميل وعداً بتملك العقار في نهاية مدة الإجارة المتفق عليها حسب الشروط المتفق عليها في عقد الإجارة. أما الصيغة الثانية التمويل العقاري بالمرابحة فتعتمد على مبدأ شراء وتملك البنك العقار بناء

التي يتعرض لها البنك او المقرض مثل السمعة الائتمانية واستقرار الدخل والملاءة والممتلكات والحافز على السداد بالنسبة للمقرض وبالنسبة للبنك مخاطر مرتبطة بالعقار مثل هيكل العقار. وظائف العقار. والتجهيزات الميكانيكية والنواحي الهندسية ومخاطر الموقع مثل المظهر العام للعقارات المجاورة ومخاطر الاقتصادية وهي مجموع الاخطار التي تخرج من إرادة المقرض وعن تأثير المقرض.

- صرف مبلغ القرض على مراحل تناسب مع تقدم العمل بالمشروع أو العقار الممول تفاديا للمخاطرة المذكورة سابقا .

- القيام بالزيارات الميدانية من قبل الموظفين المختصين في البنك العقاري للتأكد من ان مبلغ القرض يستخدم لنفس العقار وان الإنشاء يتم وفقا للمخططات والتراخيص الخاصة بالعقار وان العمل يسير قدما في إنجاز المشروع أو العقار الممول حسب الاتفاق بين البنك والمقرض.

- وجود نظام دقيق وفعال لمتابعة تحصيل أقساط القرض المستحقة دون تهاون أو مجاملة بما في ذلك الاستعانة بضباط تحصيل متفرغين من موظفي البنك.

فالبنيك العقاري في الستينات حتى الثمانينيات من القرن الماضي دخل في مشاريع تمويل المباني والسكن واستمر في التجربة

1/ المخاطر المتعلقة بفشل سداد القرض ، أو عدم كفاية قيمة العقار كضمان. وعدم إشراف المقرض علي العقار بطريقة دورية ، بالإضافة للإخلال باتفاقية القرض و مخاطر الاستثمار المتعلقة بالقرض ويشتمل ذلك تكاليفه والعائد منه.

2/ المخاطر المرتبطة بالعقار والذي تشمل عدم تقدير القيمة السوقية للعقار بصورة واقعية وعدم الاهتمام بهيكل العقار وبوظائفه، والتجهيزات، والنواحي الهندسية ومظهره وموقعه، ونمو المدينة من حيث توفر المواصلات ، والمحلات التجارية ، والمرافق والخدمات العامة.

3/ المخاطر الاقتصادية والتي تتمثل في عدم استقرار مستويات الاسعار وتطورات النشاط التجاري والصناعي، حيث يؤثر ذلك على التدفق النقدي للمشروع وبالتالي سداد مبلغ التمويل.

4/ طبيعة موارد المصارف حيث ان معظمها قصيرة الأجل وتعتمد علي الودائع الجارية التي تكون تحت الطلب في أي وقت ، في حين أن التمويل العقاري يحتاج لموارد طويلة الأجل.

#### 4. التوصيات:

1/ الاهتمام بتوفير الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل للمصارف عن طريق زيادة رؤوس الأموال واستقطاب الودائع

على رغبة وطلب العميل، ثم بيعه للعميل بالتقسيط وبهامش ربح محدد، كما تقوم بعض المصارف باستخدام صيغة الاستئجار والمقاوله متوسطة وطويلة الاجل.

ونسبة لتحسن اداء الاقتصاد السوداني بتحقيق نمو مستقر وثابت في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة أكبر من 7 % في اواخر التسعينيات، ونسبة تضخم لم تتجاوز الرقم الواحد وتحسن موقفها المالي عاودت البنوك التخطيط للدخول في هذا المجال كمنتج من المنتجات المصرفية المحققة للأرباح. هذا الوضع ادي الي دخول رؤوس الاموال الخليجية والعربية وانتشار هذا النوع من التمويل في السودان بسبب خبرة راس المال العربي وممارسته لهذا النوع من التمويل.

بدا عدد من المصارف المحلية في تمويل هذا القطاع حيث بلغت نسبة التمويل العقاري من اجمالي رصيد التمويل المصرفي حوالي 1 % بنهاية اغسطس 2009.

وكذلك تم انشأ محافظة السكن الاقتصادي في حدود مبلغ 210 مليون جنيه وساهم بنك السودان بمبلغ 114 مليون جنيه والباقي ساهمت به البنوك المصارف.

#### 3. تحديات ومشاكل التمويل العقاري :

تشير تجربة المصارف السودانية الي ان هذا النوع من التمويل تواجهه عدد من التحديات أهمها:

الشرعية وذلك تفاديا لظهور اقتصاد الفقاعة وحدوث الأزمات المالية. /7 الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل المصرفي للقطاع العقاري أو الاسكاني.

الاستثمارية من الجمهور والحصول على خطوط التمويل من المؤسسات المالية الإقليمية (بنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الأفريقي)

/2 التركيز اكثر على استخدام صيغ الإجارة والمشاركة المتناقصة في التمويل العقاري وذلك للتحويل التدريجي من صيغة المرابحة والتي تمثل تكلفة عالية في مجال التمويل العقاري طويل الأجل.

/3 تشجيع تمويل مشروعات السكن الاقتصادي في اطار سياسات الدولة في توفير السكن لمحدودي الدخل.

/4 ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى الفنية للمشروع العقاري والتأكد التام من سلامة المواصفات. على ان تراعى العلاقة بين الطلب والعرض.

/5 ضرورة المراجعة والتدقيق في طبيعة التدفقات النقدية للمشروع العقاري عند تقديم التمويل مع الاهتمام بأساليب متقدمة في تحليل المشروعات العقارية عند تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية ويشمل ذلك معرفة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ومعدل العائد الداخلي مع ضرورة مراعاة التغير في سعر الصرف ومعدل التضخم.

/6 التوجه نحو تمويل المشروعات العقارية عن طريق التوريق مع وضع الضوابط والاسس

### المراجع:

- (1) السياسة النقدية والتمويلية - بنك السودان المركزي لاعوام مختلفة.
- (2) كتيب ضوابط التمويل المصرفي - بنك السودان المركزي يناير 2009.
- (3) قراءات مختلفة حول الأزمة المالية العالمية الحالية أغسطس 2009.
- (4) دراسة عن تقييم البنك العقاري السوداني ف تمويل المشاريع الإسكانية الشعبية - بلة يونس زين العابدين (ديسمبر 2000).
- (5) دراسة عن تمويل السكن والعقار والسيارات في السودان - د. عادل عبدالعزيز - مركز معلومات وزارة المالية ابريل 2008.

## أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

وذلك في إطار المراجعة المستمرة للضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي وبغرض تنظيم عمليات الاستيراد.

2/ ملحق إدارة السياسات رقم 2009/10 حول صادر السمسمة الى جمهورية مصر العربية عن طريق البر. تقرر بموجبه الآتي:

1. إلغاء طريقة البيع تحت التصريف لصادر السمسمة السوداني لجمهورية مصر العربية.
2. على المصدر تقديم الضمانات الكافية لاسترداد الحصيله في حالة التصدير بطريقة الدفع ضد المستندات.
3. أن يتم ضمان الكمبيالة بواسطة بنك المستورد في حالة الدفع الآجل.

تم إصدار عدد من المنشورات خلال الربع الثالث من العام 2009 في إطار مراجعة وتطوير سياسات البنك المركزي، والتي اشتملت على الآتي:

أولاً: منشورات إدارة السياسات:

- 1/ ملحق منشور رقم 2009/8 بتاريخ 7/يوليو 2009م حول تعديلات في ضوابط الاستيراد، تقرر بموجبه السماح للمصارف بأخذ هامش نقدي مناسب عند بدء الإجراءات المصرفية لعمليات الاستيراد بأجل في السداد التي تكون فترة تمويله عام أو أكثر بدلاً من ثمانية عشر شهراً. مع ضرورة الالتزام ببقية الضوابط المنظمة لعمليات الاستيراد بأجل في السداد الصادرة من بنك السودان المركزي.

4. أن يتم التأمين على حصيلة الصادر بواسطة الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

وذلك بعد تنامي ظاهرة عدم استرداد حصيلة صادر السمسرة الى جمهورية مصر العربية عبر تجارة الحدود، وعدم جدوى اجراءات الحظر المصرفي تجاه العملاء المقصرين واستخدامهم طرق دفع تمكنهم من التماطل فى استرداد الحصيلة.

ثانياً : منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1/ المنشور رقم 2009/15 بتاريخ 2/يوليو/2009 حول تنظيم وتوحيد إجراءات وضوابط نقل النقدية بين رؤساء المصارف وفروعها وبين المصارف وبنك السودان المركزي، تقرر بموجب هذا المنشور العمل بالضوابط الآتية :

1- تأمين النقدية المرحلة بإصدار وثيقة تأمين مفتوحة تغطي النقدية المرحلة طول العام.  
2- تحفظ النقدية برئاسة المصرف وفروعه بغرف محصنة ومزودة بإجراءات الأمن والسلامة.

3- تحفظ مفاتيح الخزينة طرف اثنين من حملة التوقعات.

4- تكون السيارات مهياً ومصممة خصيصاً لنقل النقدية.

5- توضع النقدية داخل شنت حديدية مغلقة.

6- الحراسة المسلحة للنقدية المرحلة.

7- تتم نقل النقدية تحت إشراف موظفين من حملة التوقعات يتم استبدالهما كل فترة.

8- توفير السرية التامة لنقل النقدية

9- يتم حفظ النسخ الاحتياطية لمفاتيح الخزينة طرف أحد المصارف العاملة.

10- في حالة نقل النقدية من وإلى الفروع خارج الخرطوم يتم عمل رسالة مشفرة تحدد تاريخ ومبلغ النقدية.

11- يحدد خط سير النقدية من موقع نقل النقدية الى مكان ايداعها

12- يمنع السائق من التوقف في الطريق وعدم الخروج من الخط المحدد مسبقاً إلا للضرورة القصوى.

13- يمنع ركوب العربة إلا للموظفين والحرس.  
14- يتم الاتصال بالرئاسة في حالة حدوث أي طارئ للعربة.

15- تتم متابعة النقدية بالتنسيق بين الإدارة المالية والشؤون الإدارية والعربة التي تحمل النقدية حتى وصولها للمكان المحدد.

2/ المنشور رقم 2009/16 بتاريخ 8/يوليو/2009 حول التمويل مقابل الضمانات الحكومية، تقرر بموجبه إلغاء المنشورات 2007/10 و 2009/14 والعمل بالضوابط الآتية:

أولاً: التمويل مقابل الضمانات الحكومية:

1. قبول الضمانات الصادرة من وزارة المالية الاتحادية.

السرية للعملاء تطلب من حامل البطاقة فحص م ظروف الرقم السري بعناية والتأكد من سلامة غطاء الرقم السري والتوقيع على هذه الفقرة من قبل حامل البطاقة.

4. على المصارف اتباع إجراءات الفصل التام للبطاقات ومظاريف الأرقام السرية المذكورة أعلاه في جميع حالات إصدارات البطاقات سواء جديدة أو تالفة أو فقدان.

4 / المنشور رقم 2009/18 بتاريخ 2/أغسطس 2009/ حول تطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية، وذلك في إطار اهتمام بنك السودان المركزي بتطوير وتفعيل موجهاً الضبط المؤسسي الجيد بالمصارف والمؤسسات المالية وتفعيل دور ومهام مجالس الادارات والادارات التنفيذية، تقرر بموجب هذا المنشور الغاء المنشورات والتعاميم المتعلقة بهذا الأمر، وحدد المنشور تعريفاً للضبط المؤسسي وأهدافه ومقوماته والهيكل الإداري والتنظيمي المطلوب للمصرف وشروط الترشيح لعضوية مجلس الادارة والخبراء به ودور ومسؤوليات المجلس وضوابط لتمويل اعضاء مجلس الادارة وكبار المساهمين، وتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وشروط اختيار الادارة التنفيذية ومهامها ومسؤولياتها، كما حدد المنشور دور أنظمة الضبط الداخلي والمراجعة وضوابط لانعقاد الجمعيات العمومية.

2. عدم منح التمويل بضمان الحكومات الولائية إلا بموافقة بنك السودان المركزي.

3. عدم قبول التعهدات كضمان لتقديم التمويل. ثانياً: العملاء المتعثرين الذين لديهم مستحقات طرف وزارة المالية:

1- عدم تسييل الضمانات الإضافية الأخرى الخاصة بهم ويحتفظ بها كضمان إضافي.

2- ينظر في منحهم تمويل جديد شريطة موافقة بنك السودان المركزي.

3- تضمن في احتساب نسبة التعثر الالتزامات المتعثرة مقابل الضمانات.

4- يتم بناء مخصصات لها حسب الضوابط.

3 / المنشور رقم 2009/17 بتاريخ 29/يوليو 2009/ تقرر بموجبه وضع إجراءات لحفظ وتسليم البطاقات المصرفية الالكترونية وقد شملت هذه الإجراءات:

1. على مركز تشخيص البطاقات الفصل التام بين البطاقات المشخصة وأرقامها السرية.

2. على المصارف الالتزام بوضع إجراءات لاستلام البطاقات المشخصة من مراكز التشخيص تضمن الفصل بين البطاقات وأرقامها السرية من لحظة استلامها حتى تسليمها إلى أصحابها.

3. على المصارف إضافة فقرة في الضوابط الخاصة بتسليم البطاقات ومظاريف الأرقام

## الهيئة العليا للرقابة الشرعية نصدر فتوؤنا حول جواز الإجارة المنتهية بالتملك

استفسر السادة بنك التضامن الإسلامي واتحاد المصارف السوداني الهيئة حول صيغة الإجارة المنتهية بالتملك، وبناءً على هذين الاستفسارين تمت دراسة الموضوع حيث اختلفت وجهات نظر أعضاء الهيئة حول استيفاء الممارسة العملية لشروط صحة الإجارة المنتهية بالتملك، وبعد الدراسة رأت الهيئة الآتي:

اشترط مجمع الفقه الإسلامي لصحة الإجارة المنتهية بالتملك أن لا تكون الإجارة ساترة للبيع، وفتوى مجمع الفقه الإسلامي صحيحة، وترى الهيئة العمل بها.

الدكتور/ سليمان محمد كرم - رئيس الهيئة بالإجابة

9 جمادى الآخرة 1430 هـ الموافق 3 يونيو 2009م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية  
نموذج: عقد إجارة منتهية بالتمليك

أبرم هذا العقد في:

يوم ..... من شهر ..... سنة ..... 14هـ  
الموافق ليوم ..... من شهر ..... سنة ..... 20م

بين كل من:

أولاً: السيد / السادة بنك ..... فرع ..... ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد  
(بالبنك) الطرف الأول (المؤجر).

ثانياً: السيد/ السادة ..... ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثاني (المستأجر).  
بما أن الطرف الثاني قد طلب من (البنك) أن يؤجر له ..... إجارة منتهية بالتمليك وذلك حسب المواصفات الواردة  
في ..... وحيث أن (البنك) قد قبل ذلك العرض فقد تراضى الطرفان على الآتي:

1. تعتبر المقدمة أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.
2. أجر (البنك) العين المذكورة أعلاه.
3. قبل الطرف الثاني استئجار العين المذكورة أعلاه.
4. اتفق الطرفان أن تكون مدة الإجارة ..... شهر / سنة تبدأ في ..... وتنتهي في .....
5. مقدار الأجرة الشهرية / السنوية ..... جنيهاً سودانياً.
6. يلتزم الطرف الثاني بسداد الأجرة المتفق عليها أعلاه في مقر البنك. وذلك حسب جدول السداد المرفق الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

7. يقر الطرف الثاني بتسليمه العين المؤجرة .....  
8. إذا أحل الطرف الثاني بأي من التزاماته المالية أو تأخر في سداد الأجرة المقررة. فإنه يلتزم برد العين المؤجرة إلى (البنك) مع مراعاة الاستهلاك العادي خلال الفترة.

9. يلتزم (البنك) بتأمين العين المؤجرة لدى شركة تأمين إسلامية.
10. يلتزم الطرف الثاني باستعمال العين المؤجرة في الغرض المخصص لها وأن يبذل الجهد والعناية المعتادين في استخدامها.
11. يلتزم الطرف الثاني بالقيام بالصيانة الدورية للعين المؤجرة.
12. يلتزم (البنك) بالقيام بالصيانة الهيكلية للعين المؤجرة بما يكفل تحقيق المنفعة التي استؤجرت من أجلها.
13. يملك (البنك) الطرف الثاني العين المؤجرة بعد قيام الطرف الثاني بتنفيذ كل التزاماته الواردة في هذا العقد بأي عقد من العقود الناقلة للملكية يتفق عليه الطرفان.

14. إذا نشأ نزاع حول هذا العقد يحال النزاع إلى لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة محكمين يختار كل طرف محكماً واحداً منهم. ويتفق الطرفان على المحكم الثالث الذي يكون رئيساً للجنة التحكيم. وفي حالة فشل الطرفين في الاتفاق على المحكم الثالث. أو عدم قيام أحدهما باختيار محكمه في ظرف سبعة أيام من تاريخ إخطاره بوساطة الطرف الآخر. يحال الأمر للمحكمة المختصة لتقوم بتعيين ذلك المحكم أو المحكمين المطلوب اختيارهم.  
تعمل لجنة التحكيم حسب أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص هذا العقد وتصدر قراراتها بالأغلبية العالية وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين.

وقع عليه

وقع عليه

ع / البنك

الطرف الثاني

الطرف الأول

الشهود:

..... - 2

..... - 1

## ندوة عن الأزمة المالية العالمية (فترة ما بعد الصدمة وأثرها على الاقتصاد السوداني)

والتي تتمثل في عدم التوازن في النظام المالي الدولي، وضعف الإحساس بالمخاطر في مختلف مستويات الأفراد والشركات، وأرجع الأسباب المباشرة للأزمة المالية إلى تفضي سياسة الاقتراض، وضعف الرقابة على القطاع المالي، وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية والقطاع المالي من جهة وشركات التصنيف من جهة أخرى، بالإضافة إلى غياب الضوابط السلوكية والأخلاقية. موضحاً أن أثر الأزمة على الاقتصاد السوداني انعكس في شكل توقف التمويل الخارجي وانخفاض

نظم معهد الدراسات والبحوث الإنمائية بجامعة الخرطوم في العاشر من سبتمبر 2009 بقاعة اتحاد المصارف السوداني ندوة بعنوان: الأزمة المالية العالمية (فترة ما بعد الصدمة وأثرها على الاقتصاد السوداني)، قدمها الدكتور صابر محمد حسن - محافظ بنك السودان المركزي، وبحضور عدد من أساتذة الجامعات والخبراء الاقتصاديين والمصرفيين والباحثين والأكاديميين والمهنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي. وقد استعرض السيد المحافظ أسباب الأزمة غير المباشرة

للصدّات. أما البنوك فقد تأثرت بالتدفقات الخارجية وإحجام المراسلين. ثالثاً: القطاع الخارجي ونتيجة لانخفاض أسعار البترول انخفضت تدفقات النقد الأجنبي ووصلت إلى أقل من 10 % في الربع الأول من العام 2009، مما أدى ذلك إلى ضعف إيرادات المصارف والقروض والمنح والذي بدوره أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة البطالة.

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة على القطاع الحقيقي أوضح السيد المحافظ أن القطاع الحقيقي بما في ذلك القطاع الخاص تأثر بالأزمة نتيجة لانخفاض الطلب على السلع والخدمات وتقلص الانفاق الحكومي. وفيما يختص بمحاولات المعالجة للأزمة أشار السيد المحافظ إلى أن الدول الكبرى عملت على ضخ الموارد المالية بصورة كبيرة. أما الدول النامية اعتمدت على المساعدات المقدمة من الدول الصناعية الكبرى لمعالجة الآثار التي ترتبت عن الأزمة. أما السودان لم يتمكن من الحصول على المساعدات التي حددها المجتمع الدولي وانعكس ذلك على الإستثمارات قصيرة الأجل في الصكوك والشهادات. أما الخطوات التي قامت بها كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي فإن إرتفاع معدلات التضخم قبل حلول الأزمة قد حد من قدرة الدولة للتعامل مع الأزمة واستدعت إجراءات

التدفقات الخارجية كالمنح والقروض. وان الأزمة انتقلت إلى السودان بطرق وآليات مختلفة عن تلك التي تأثرت بها العديد من الدول الأخرى، والمتمثلة في الخسائر الكبيرة بانهيار اسهم الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة والمصارف والأفراد والجماعات، لكنها انتقلت إلى السودان بطرق أخرى مثل انخفاض أسعار السلع الأولية كالنفط. وانخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتوقف تدفق التمويل الخارجي، وانخفاض التدفقات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. مشيراً إلى أن الأزمة قد أثرت على ثلاثة قطاعات وهي قطاع المالية العامة (ميزانية الدولة) التي واجهت مشاكل قبل حدوث الأزمة بسبب التضخم الذي وصل إلى 16 % في الربع الرابع من العام 2008، بالإضافة إلى الالتزامات المالية الضخمة على الحكومة بسبب اتفاقيات السلام، مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الدولة وعجز الموازنة نتيجة لتناقص القروض والمنح والجمارك وضمور نسبي للإيرادات الأخرى، وصاحب ذلك تباطؤ التجارة الخارجية التي ظهرت بوادره على الجمارك والضرائب. ثانياً: القطاع المالي والنقدي. حيث أن تأثره بالأزمة لم يكن مباشراً ولم يشهد انهيار المؤسسات المالية نتيجة الحظر الأمريكي على البلاد. بالإضافة إلى مناعة النظام المالي الإسلامي الذاتية

وفي المجال المصرفي حاول البنك المركزي معالجة العجز والتعثر، وأوضح السيد المحافظ أن هذه المحاولات أدت إلى نتائج طيبة بسبب المعالجات التي تمت. وترتبت على هذه المحاولات احتواء معدلات التضخم نسبياً والمحافظة على الاستقرار والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المحافظة على الموازنة في مقابلة الطوارئ والاحتياجات دون اللجوء إلى الإجراءات الضريبية.

وعن الدروس المستفادة من هذه الأزمة، أشار السيد المحافظ إلى أنها (الضوء في نهاية النفق)، وان ارتباط وتكامل وتشابك الاقتصاد السوداني مع المحيط الاقليمي والعالمي لا مفر منه، والعمل على التخطيط له في السياسة المالية والنقدية من الصدمات الخارجية، وضرورة مراعاة خطورة الاعتماد على سلعة واحدة (البتروول أو غيره)، مضيفاً أن السياسات المالية والنقدية لا بد أن تستوعب الجوانب التالية:

الجانب المالي، لا بد من ترشيد الانفاق مع تحديد الأولويات بشكل قاطع وتنمية الإيرادات غير البترولية ومراجعة السياسات الاستثمارية، وعدم خضوع الأولويات للضغوط السياسية، وتحقيق مشاركة الدولة في الإقتصاد وأن يكون دورها تنظيمياً «أن لا يعمل السلطان بالتجارة».

لمعالجة آثارها على الإقتصاد الوطني موضحاً أن وزارة المالية عملت على خفض الانفاق الكلي وترشيد ما تبقي من الانفاق للأولويات القصوى، وزيادة الإيرادات غير البترولية دون اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة، وكذلك عملت على منع تجزئة الإيرادات وتفكيكها، وإعادة جدولة الديون، ووظفت القرض الصيني لمشاريع التنمية وللقطاعات الإنتاجية. أما الإجراءات والمعالجات التي قام بها البنك المركزي فتتمثل في المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي، وتبنى سياسة نقدية متكامل مع السياسة المالية والعمل على معالجة النقص في الموارد المالية، وكذلك قام البنك المركزي بالضح السيولي المتعدد للمصارف، وتوفير موارد متوسطة الأجل للقطاع الخاص، مع الاهتمام بالتمويل الأصغر لتحريك القطاعات.

وفي مجال النقد الاجنبي قام البنك المركزي بالتنسيق مع المصارف لتوظيف الاحتياطات والمراسلين، وامكانية الحصول على القروض والاعتمادات، ووجه بإعادة النظر في سياسة الصرافات لترشيد الطلب غير الحقيقي على النقد الأجنبي، وكذلك عمل على جدولة الالتزامات لتخفيض الالتزامات لتخفيف الدفعيات الخارجية، بالإضافة إلى فرض القيود والتحاويل الخارجية وشجع إعادة الاستثمارات الخارجية.

أما د. صباحي فقد أوضح أن مسببات الأزمة المالية تداخلت بين السياسة المالية التي أدت إلى تفاقم الأزمة ولأول مرة شهدت تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بعكس نظرياتهم السابقة. مشيراً إلى حالة السودان أن هنالك عامل عدم التوازن الذي نشأ من البترول والذي يشكل عامل مؤثر لموازنة الدولة وميزانية الجنوب والقطاع الخارجي، وأن السلوك الإستهلاكي انعكس على موازنة الدولة. الأمر الذي أدى إلى تصدع القطاع الخارجي، مضيفاً على أن الوضع السياسي وإتفاقيات السلام قللت من مرونة السياسة النقدية والمالية لإرتباطها بالإتفاقيات الدولية. فيما أوضح بروفسيور التجاني حسن الأمين الخبير الزراعي المعروف أن درجة تكييف اقتصاد السودان بالإقتصاد العالمي مازالت في مرحلة مبكرة أو تكاد تكون معدومة مطالباً بضرورة وضع التحولات اللازمة عند وضع الموازنة العامة للدولة لمواجهة الصدمات الخارجية. فيما أكد على عمر إبراهيم من بنك فيصل الاسلامي أن المعالجات التي تمت حتى الآن توضح بجلاء أن هنالك أزمة حقيقية في القطاع المالي الغربي وتلوح في الأفق المزيد من الأزمات التي سوف تحدث في المستقبل القريب.

وفي جانب السياسة المصرفية، ناشد السيد المحافظ بتقوية المراكز المالية للمصارف وإتباع الصيرفة الإسلامية، وفي جانب السياسات النقدية طالب بمراجعة سياسات النقد الأجنبي بصورة أكثر إتزاناً، وترشيد الاستيراد غير المنظور، وترشيد التدفقات الرأس مالية قصيرة الأجل.

هذا، وقد أشاد عدد من المشاركين بالإجراءات التي اتخذتها كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي للتخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني.

وفي خواتيم الندوة قدم البروفسيور محمد هاشم عوض مداخلة عزي فيها مسببات الأزمة إلى التعامل الربوي والقروض عالية المخاطر مشيراً أن الأزمة المالية لا يمكن معالجتها في الدول الإسلامية وهي محاطة بالنظام العالمي الربوي، مضيفاً أن الدول الإسلامية تتمتع بموارد ضخمة ولم يتم إستغلالها بصورة أمثل، وان الفرصة لا تزال مواتية للانطلاق، داعياً إلى إنشاء بنك التنمية الإسلامي العالمي ليقوم بجمع الأموال من الدول الإسلامية وإستثمارها مع المؤسسات المالية الدولية، وزيادة درجة التكيف الإقتصادي المحلي لمواكبة التطورات المتسارعة.

إعداد: عصام عبدالرحيم علي  
الإدارة العامة  
لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

## موقف تنفيذ مشروع بيانات العملاء والترميز

وثالثة للمنظمات، حيث ترسل بيانات العملاء عبر هذه الاستثمارات إلكترونياً لبنك السودان المركزي للمراجعة أولاً ومن ثم منح الرمز المطلوب للجهة.

2. مرحلة تجميع بيانات إرتباطات العملاء: تعتبر أهم مرحلة، حيث يتم فيها ربط المساهمون بالجهات التي يساهمون فيها.

3. مرحلة تجميع بيانات التمويل وإنشاء التقارير الائتمانية: سيتم البدء فيها بعد إنتهاء المرحلة الثانية، ويتم في هذه المرحلة ربط العملاء بالبيانات المالية الخاصة بهم، وذلك توطئة لاستخراج التقارير الائتمانية اللازمة.

أولاً: مرحلة تجميع بيانات العملاء:

1/ تم في 2009/1/4 إصدار توجيه للبنوك بعدم منح التمويل لأي عميل دون الحصول على الرمز الإلكتروني، ولتنفيذ ذلك على اكمل وجه تم إنجاز عدد من الاجراءات التي تتمثل في الآتي:

أ- إصدار عدد من التوجيهات والمنشورات المنظمة لعملية الترميز، وعقد عدة لقاءات وورش عمل مع المصارف، حيث تم في هذه اللقاءات تجميع التغذية المرتجعة، كما تم من

تلعب المعلومة دوراً هاماً في عالم اليوم، حيث تعتبر أساساً لاتخاذ القرار السليم في مختلف المجالات، والقطاع المصرفي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي الذي تعبر المعلومة فيه الدعامة الأساسية في تطوره وازدهاره، بناء على ذلك ومواكبة للتطور المتسارع في قواعد البيانات المصرفية إقليمياً ودولياً، فقد تبنى بنك السودان المركزي مشروع بيانات العملاء والترميز والذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات ائتمانية Credit Registry Data (CRDB) Base لتطوير عمليات الاستعلام عن العملاء وتوفير التقارير الائتمانية بما يتوافق مع الممارسات الأفضل في هذا المجال، وذلك لتقليل المخاطر في عمليات التمويل حفاظاً على استقرار أعمال المصارف بالبلاد، والذي يؤدي إلى الاستقرار المالي المنشود إضافة إلى توسيع القاعدة التمويلية للعملاء.

لتحقيق هذا الهدف تم تقسيم العمل لثلاث مراحل رئيسية، وذلك حسب المراحل التالية:

1. مرحلة تجميع بيانات العملاء: تم تصميم ثلاثة استمارات لبيانات العملاء واحدة للعملاء الافراد وثانية للشركات

6/ تم جمع كافة الإجراءات والضوابط المنظمة لعملية الترميز وتعميمها علي المصارف العاملة للعمل بما جاء بها.

7/ يتم عقد اجتماع مع المصارف من فترة لآخرى لمناقشة المشاكل والعقبات التي تواجه سير العمل. ومدى تأثير إجراءات منح الرمز علي عمليات التمويل بمختلف أشكاله.

8/ تم التنسيق مع الإدارة العامة للتفتيش لإجراء تفتيش ميداني لعمليات الترميز وذلك للتأكد من تقييد جميع البنوك بعدم منح التمويل للعميل دون وجود رمز إئتماني. كما تم تنوير موظفي إدارة التفتيش بالمشروع، حيث تم بالفعل اجراء تفتيش للمصارف العاملة بالعاصمة وستستمر عملية التفتيش بفروع المصارف العاملة بالولايات.

9/ في جانب تدعيم الجانب الاعلامي وتعريف الجهات ذات العلاقة بالمشروع تم نشر عدة موضوعات عن مشروع ترميز عملاء الجهاز المصرفي في معظم الصحف السيارة والمجلات المتخصصة. كما تم أيضا إعداد مطبق يحتوي على كافة المعلومات التي يحتاجها عملاء المصارف وكل العاملين في القطاع المصرفي، حيث تم تعميمه علي المصارف وفروعها العاملة في جميع انحاء السودان. ودعمًا للتواصل بين وحدة الترميز ببنك السودان المركزي والعملاء في مختلف بقاع السودان وتوسيعاً للمعرفة والمعلومات الخاصة ببيانات العملاء والتميز فقد خصصت تلفونات بوحدة الترميز للرد على كل التساؤلات والاستفسارات التي ترد من الجمهور.

10/ يسير المشروع حالياً بصورة جيدة. حيث يتم ترميز 620 عميل في المتوسط يومياً. كما يتم منح الرمز لأي عميل خلال يوم عمل واحد.

11/ تم حتى الآن إصدار الرمز لـ 110,344 عميل فرد. و 4,100 شركة. و696 منظمة. ليصبح المجموع الكلي للعملاء المرزمن حتى تاريخ 2009/10/8 حوالي 115,140 عميل وهذا العدد يمثل حوالي 82.5% من عملاء التمويل بالقطاع المصرفي.

12/ متوسط العملاء الذين يتم ترميزهم أسبوعياً حوالي 3,198 عميل وهذا يدل على أنه يتم ترميز 12,800 عميل شهرياً.

وما جدر الإشارة إليه أن البنك الزراعي يستحوذ على أكبر حجم من العملاء يبلغ عددهم 54,386 عميلاً. حيث بلغ عدد العملاء الذين تم ترميزهم 31,035 عميل. أي بما يعادل حوالي 57% من جملة عملائه.

خلالها عكس بعض الملاحظات المتعلقة بسير المشروع.

ب- تشكيل فريق لتقديم الدعم الفني المطلوب للمصارف التي تتطلب عناية خاصة مثال لذلك (البنك الزراعي - مصرف الادخار... الخ) وقد ساعد ذلك في تحقيق نتائج طيبة وسيستمر الدعم الفني المقدم لكافة المصارف اذا دعت الضرورة لذلك.

ج- تكوين وحدة البيانات والتميز للقيام بمهام الترميز ومراجعة بيانات العملاء ومتابعة جودة البيانات ومتابعة وتوجيه البنوك فيما يختص بالترميز.

د- تم إعداد الأنظمة التي تمكن من إجراء الترميز ومراجعة البيانات الخاصة بالعملاء، حيث تتمثل هذه الأنظمة في الآتي:

\* نظام ترميز العملاء ((Client Coding System (CCS)). حيث يعمل هذا النظام علي منح الرمز لعملاء الجهاز المصرفي.

\* نظام إدارة بيانات العملاء (Client Data Management System (CDMS)). يتيح هذا النظام مراجعة البيانات وإجراء التصحيح اللازم إذا تطلب الأمر ذلك.

\* نظام البحث عن العملاء ((Client Search System (CSS)). يعمل هذا النظام لدي المصارف ويسهل لها عملية البحث عن العملاء ومعرفة الرمز الإلكتروني الخاص بالعميل، ويتميز هذا النظام بمقدرته الفائقة وتميزه في التعامل مع والبحث عن الأسماء العربية.

\* في جانب وضع الأطر القانونية التي تدعم تبادل بيانات العملاء فيما بين المصارف فقد تم توجيه كافة المصارف العاملة بإضافة فقرة في ذيل استمارة البيانات تتضمن موافقة العميل على تبادل البيانات الخاصة به بين المصارف لأغراض التمويل المصرفي. وجدر الإشارة إلى انه قد تم تعميم الفقرة المشار إليها بعد موافقة الإدارة القانونية عليها.

2/ بفضل المتابعة المستمرة فقد التزمت كافة المصارف تقريباً بالضوابط والأسس التي تنظم عملية الترميز.

3/ تم الالتزام من قبل البنك بإصدار الرمز الإلكتروني لجميع العملاء خلال يوم عمل واحد. مع وجود خط مفتوح للاتصال مع المصارف للحالات المستعجلة.

4/ عملاً بتجارب الدول الأخرى ومحاولة لتجويد تنفيذ المشروع تم اشراك ممثلين لكل من مسجل عام الشركات والسجل المدني. وذلك بغرض الاستفادة من البيانات المتوفرة بحوزتهم للتأكد من صحة البيانات المرسله من المصارف.

5/ تم تدريب العاملين بوحدات البيانات والتميز بالمصارف على الانظمة المشار إليها. وذلك لتسهيل عملية الاستخدام.

## النظام الاقتصادي الدولي المعاصر\*

من بزوغ مفهوم النمو الإقتصادي واستخدامه معياراً للتقدم. وكان حجم التدمير كبيراً بما تطلب استثمارات هائلة لاستعادة نشاطها الاقتصادي. فأعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 جور مارشال عن مبادرة مهمة. هي ما عرف فيما بعد باسم «مشروع مارشال» الذي طلب فيه وضع برنامج خاص لمعاونة أوروبا إقتصادياً مبيناً أهمية إعادة أحياء الإقتصاد الأوربي. وقد كان «مشروع مارشال» فعالاً في الإسراع بتحقيق نتائج إيجابية كبيرة. وبوجه خاص فقد كان الأخذ بهذا المشروع النواة التي ساعدت على توجيه التطورات الإقتصادية اللاحقة لأوروبا في اتجاهات حرية التجارة والتعاون الإقليمي والأخذ بإستراتيجية النمو الاقتصادي. أيضاً فقد ترتب على الأخذ بهذا المشروع تكوين اتحاد للمدفوعات. الأوربية (European Payment). وساعد ذلك في أمرين كان لهما ابلغ الأثر في التطورات الإقتصادية اللاحقة: الأمر الأول هو تدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف والابتعاد عن فكرة المقايضة واتفاقيات الدفع. والأمر الثاني هو دفع فكرة التعاون الإقليمي والتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوربية فيما بينهما.

عرف العالم درجة كبيرة من الإستقرار والوضوح في علاقاته الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر. ففي خلال هذا القرن سادت الرأسمالية الصناعية. وسيطرت الإمبراطوريات الاستعمارية على معظم أرجاء المعمورة خارج أوروبا. وأخذ العالم بشكل عام في علاقاته التجارية بقاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف. مع قيام الإسترليني بالدور الرئيس في المعاملات التجارية. وغلب مذهب حرية التجارة وحياد المالية العامة على الفكر الاقتصادي. بحيث كان تدخل الدولة محدوداً في المجالات الاقتصادية. في هذا الكتاب تعرض الكاتب لأهم التطورات الإقتصادية على الساحة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. واستعرض الكاتب الموضوع في بابين. تناول الباب الأول أوضاع الإقتصاد الدولي عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وهو ما يمثل نقطة البداية للنظام الإقتصادية الدولي المعاصر. حيث أشار الكاتب في هذا الباب إلى عدد من الأمور التي فرضت نفسها. وكان لها تأثير كبير في التطورات اللاحقة للنظام الإقتصادي العالمي. أولها قضية إعادة تعمير أوروبا بعد ما خلفته الحرب من تدمير وما ترتب عليها

\* حازم الببلاوي. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت 2000م.

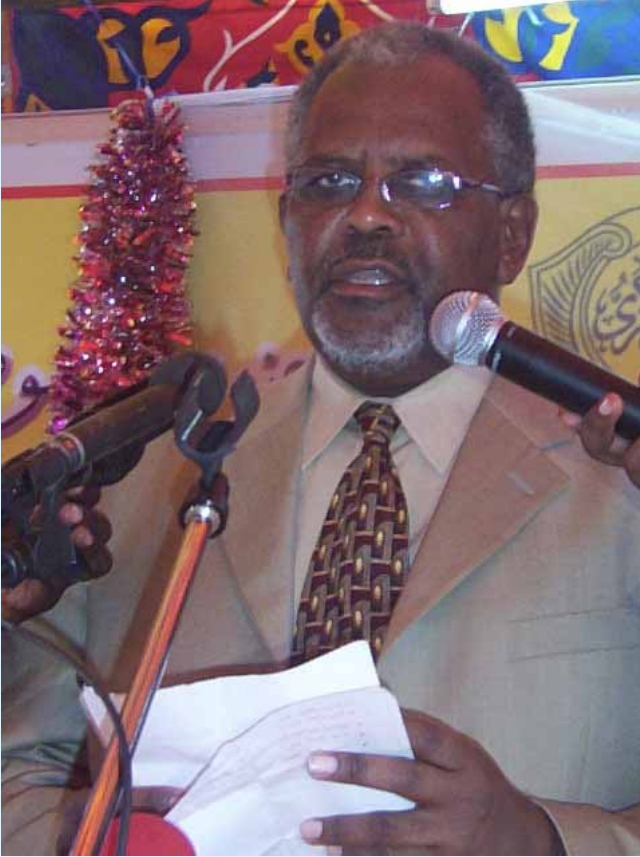


وأشار الكاتب أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية برزت على السطح قضية الانقسام بين الدول المتقدمة والدول النامية، أو المتخلفة. وكانت معظم المناطق المتخلفة قد خضعت للاستعمار منذ القرن التاسع عشر أو قبله وأدخلت بالتالي في دائرة الإقتصاد العالمي بوصفها مصدراً رخيصاً للمواد الأولية والعمل من ناحية، وسوقاً للتصدير من ناحية أخرى. دون أن يتغير هيكلها الإقتصادي والاجتماعي، ونوه الكاتب أن الأوضاع الإقتصادية المشار إليها، فرضت أجندة القضايا الإقتصادية المطروحة على الساحة بالنسبة لواقعي السياسات الإقتصادية أو المنظرين في المسائل الاقتصادية، فمثلاً جُدد أن قضية النمو الإقتصادي احتلت مكاناً مهماً في النظرية الإقتصادية وتغلب السياسيين والرأي العام. وقد ارتبط ذلك بدور الدولة ومسئوليتها في الميزان الاقتصادي. كذلك غلب على التفكير الإقتصادي - وخاصة في الدول الصناعية - الأخذ بنموذج الإقتصاد المفتوح وإزالة القيود على حركة السلع والأموال. ولكن مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، بدأت بوادر الضعف والاختلال تظهر على السطح في النظام الإقتصادي العالمي. فتعددت أزمات نظام الصرف، وبدأت الولايات المتحدة في إعادة النظر في نظام الصرف القائم على الذهب والدولار، وفي الوقت نفسه بدأت تظهر آثار التضخم، ثم لم تلبث أن ظهرت أزمات عدة، أزمة الغذاء، أزمة الطاقة، أزمة المديونية، وبدلاً من أن يعاني الإقتصاد من أي من البطالة أو التضخم، اجتمعت الظاهرتان فيما عرف بالركود التضخمي (Stagflation) انتهت هذه الأزمات باختلال جوهري في العلاقات الدولية عندما سقط النظام الاشتراكي أو لم يعد العالم يعرف سوى قوى عظمى وحيدة وهي الولايات المتحدة.

ثم تعرض الكاتب في هذا الباب إلى عدد من المؤسسات المالية الدولية التي لعبت ومازالت تلعب دور هام في النظام الاقتصادي العالمي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد ركز الكاتب في الباب الثاني على موضوع التعاون الإقتصادي العربي حيث بدأ الأمر بإنشاء جامعة الدول العربية عام 1944، ومع بداية السبعينيات جاءت ثورة النفط وتوافرت الأموال، مما أعطى دفعة قوية لإنشاء عدد من المؤسسات المالية والتمويلية وتحريك الإستثمارات العربية، فأنشئ الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، ثم صندوق النقد العربي، ومؤسسة ضمان الاستثمار، وعلى عكس السبعينيات كان عقد الثمانينيات هو عقد تراجع الإمكانيات العربية، فعرفت أسعار النفط الهبوط لأول مرة في منتصف الثمانينيات بعد عقد من الإرتفاع المستمر، واستنفذت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران الكثير من موارد العراق ولعل الأمر الذي جُدد الإشارة إليه هو التردد بين أساليب التعاون الاقتصادي، ففي أسلوب اتخذ التعاون شكل إلغاء القيود والحواجز بين البلدان العربية، وتوفير المزايا الخاصة للنشاط الاقتصادي العربي، وأما الأسلوب الآخر فينتجه نحو القيام بمشروعات عربية مشتركة. وفي حين غلب الأسلوب الأول على مسيرة التعاون الاقتصادي، فقد بدأ وخاصة منذ الستينات، الدعوة للأخذ بأسلوب المشروعات العربية المشتركة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والحيوانية والتعدين والصناعات الدوائية والحربية.

وختاماً نشير إلى أنه إذا كانت التطورات السابقة في النظام الاقتصادي العالمي بصفة عامة ومجهودات التعاون العربي على وجه الخصوص لمواجهة تلك التطورات، وقد ظهرت على السطح، فقد كانت تتفاعل تحت السطح تطورات إقتصادية وتكنولوجية بالغة الأهمية، ساعدت على إفراز العديد من مظاهر الخلل وعدم الاتساق بين مؤسسات ونظم مالية وبين حقائق جديدة، وأهم هذه التطورات هي الثورة التكنولوجية الجديدة، وقد واكبت هذه التطورات تغيرات أخرى لا تقل عنها أهمية في المؤسسات والسياسات العامة كان لها دورها آثار بعيدة المدى.



يجب أن تلعبه في هذه المرحلة، حيث يتطلب ذلك المزيد من الاهتمام بنظم الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وتدعيم سلطة واستقلال البنوك المركزية وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها في هذا المجال. وقد بحث المجلس عدداً من الموضوعات شملت تقرير الدكتور جاسم المناعي مدير عام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي حول نشاطات أمانة المجلس خلال العام وورقة أعدّها معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ

### اختتام الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

اختتم مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دورته الاعتيادية الثالثة والثلاثين في 28 سبتمبر 2009 المنعقدة بمدينة أبوظبي، والتي شارك فيها بالإضافة إلى المحافظين كل من جامعة الدول العربية و المديرين التنفيذيين العرب في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بالإضافة إلى اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية، حيث افتتح أعمالها معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد خاطب الجلسة الافتتاحية الدكتور/ صابر محمد حسن محافظ بنك السودان المركزي الذي تم انتخابه رئيساً لهذه الدورة. حيث القى خطاباً ضافياً أشار فيه لمجموعة من المحاور من أهمها التطورات التي يمر بها النظام الاقتصادي والنقدي العالمي متطرقاً للازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية والدروس المستفادة من هذه الأزمة، منوهاً إلى الدور المطلوب من البنوك المركزية الذي

## مجموعة العشرين تعلن نجاح استجابتها للأزمة المالية العالمية

أعلن قادة دول مجموعة العشرين (G20) في الخامس والعشرين من سبتمبر 2009 عن نجاح استجابتهم للأزمة المالية العالمية، حيث تضمن بيانهم الختامي للقمة العبارة «استجابتنا القوية ساعدت على وقف التراجع الخطير والحد في النشاط الاقتصادي العالمي وتحقيق استقرار الأسواق المالية». هذا، وقد اتفق زعماء مجموعة العشرين على أن تحل اجتماعاتهم محل مؤتمرات مجموعة السبع (G7) للدول الغنية باعتبارها المنتدى الرئيسي لصناعة السياسات العالمية، وتعهدوا بإعطاء قوى صاعدة مثل الصين دوراً أكبر في إعادة بناء وتوجيه الاقتصاد العالمي. كما اتفق زعماء المجموعة على العمل معاً لتقييم مدى انسجام السياسات المحلية واتساقها على نحو جماعي مع نمو أكثر قابلية للاستمرار والتوازن، وكذلك تعهدوا على تحقيق فوائض مالية كبيرة ومستدامة في المرحلة المقبلة.

البنك المركزي الكويتي حول «برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في الكويت». وقد حظيت الورقة بالعديد من المداخلات من قبل السادة الأعضاء الذين أكدوا على أهمية الاستفادة من هذه التجربة.. كما ناقش المجلس القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد لهذا العام والذي سيتم تقديمه باسم المجموعة العربية خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في اسطنبول بداية شهر أكتوبر القادم ومسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في عام 2009. واعتمد المجلس توصيات الاجتماع الثامن عشر للجنة الرقابة العربية المصرفية والتي تشتمل على ورقة أعدتها اللجنة عن «أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية» وتوصيات الاجتماع الخامس للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية والتي تشتمل على ورقة حول إدخال العمل بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي في الدول العربية «آيبان». وناقش المجلس الدراسة التي أعدها صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك الدولي حول إنشاء آلية أو ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية بما يساهم في تنمية الاستثمارات العربية البنينة وتحسين كفاءة انتقال المدفوعات بين هذه الدول. وقد عبر المجلس في هذا الصدد عن شكره للصندوق على هذه الدراسة القيمة.. مؤكداً على أهمية استكمال الدراسات التفصيلية والقانونية والفنية الخاصة بهذا النظام الإقليمي وعرضها على المجلس في أقرب فرصة.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3 (7,0)	34,909.4 (8.5)	35,041.4 (9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8 (16.3)	40,392.1 (15.7)	39,968.1 (15.1)
2007			
ديسمبر	42,854.7 (8.1)	43,948.4 (8.8)	43,258.6 (8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للعامين 2008م - 2009م

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
مارس	106.6 (7.8)	106.6 (7.8)	106.8 (8.1)
يونيو	115.8 (17.1)	119.4 (21.0)	112.4 (13.4)
سبتمبر	120.9 (19.2)	126.0 (23.3)	115.9 (15.2)
ديسمبر	116.9 (14.9)	120.5 (18.8)	113.8 (11.5)
2009			
يناير	118.0 (11.2)	118.0 (11.8)	117.4 (10.8)
فبراير	118.4 (11.1)	119.2 (11.5)	118.0 (10.8)
مارس	118.2 (10.9)	118.9 (11.5)	117.9 (10.4)
أبريل	119.0 (8.5)	120.2 (8.1)	118.2 (9.1)
مايو	120.5 (8.9)	122.6 (8.8)	118.8 (9.0)
يونيو	127.2 (9.9)	130.0 (8.8)	124.7 (11.0)
يوليو	131.2 (9.8)	134.3 (8.1)	128.3 (11.8)
أغسطس	135.3 (10.4)	139.0 (7.6)	131.9 (13.8)
سبتمبر	136.6 (12.9)	140.9 (11.5)	132.5 (14.6)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء  
(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار بينك السودان المركزي (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
<b>2005</b>		
ديسمبر	2.3010	2.3125
<b>2006</b>		
ديسمبر	2.0083	2.0183
<b>2007</b>		
مارس	2.0001	2.0101
يونيو	2.0006	2.0106
سبتمبر	2.0218	2.0318
ديسمبر	2.0290	2.0390
<b>2008</b>		
مارس	2.0200	2.0300
يونيو	2.0530	2.0630
سبتمبر	2.1262	2.1369
ديسمبر	2.1897	2.2004
<b>2009</b>		
يناير	2.2163	2.2271
فبراير	2.2423	2.2532
مارس	2.2021	2.2128
ابريل	2.3503	2.3618
مايو	2.3502	2.3597
يونيو	2.3670	2.3785
يوليو	2.3857	2.3973
أغسطس	2.4462	2.4581
سبتمبر	2.3519	2.3633

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
<b>2005</b>		
2.3180	2.2995	ديسمبر
<b>2006</b>		
2.2900	2.2600	مارس
2.2000	2.1730	يونيو
2.1190	2.0925	سبتمبر
2.0250	2.0060	ديسمبر
<b>2007</b>		
2.0150	2.0000	مارس
2.0105	2.0000	يونيو
2.0452	2.0200	سبتمبر
2.0600	2.0300	ديسمبر
<b>2008</b>		
2.0555	2.0118	مارس
2.0757	2.0300	يونيو
2.1737	2.0700	سبتمبر
2.2450	2.1500	ديسمبر
<b>2009</b>		
2.2546	2.1500	يناير
2.3030	2.1500	فبراير
2.3412	2.2600	مارس
2.4003	2.3200	أبريل
2.4250	2.3400	مايو
2.5025	2.3467	يونيو
2.5780	2.3600	يوليو
2.5950	2.4500	أغسطس
2.5700	2.3043	سبتمبر

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
<b>2005</b>		
2.3140	2.3050	ديسمبر
<b>2006</b>		
2.2800	2.2600	مارس
2.1880	2.1800	يونيو
2.0970	2.0900	سبتمبر
2.0200	2.0100	ديسمبر
<b>2007</b>		
2.0663	1.9459	مارس
2.0120	2.0100	يونيو
2.0420	2.0030	سبتمبر
2.0400	2.0300	ديسمبر
<b>2008</b>		
2.0470	2.0200	مارس
2.0723	2.0400	يونيو
2.1600	2.1200	سبتمبر
2.2200	2.1600	ديسمبر
<b>2009</b>		
2.2580	2.2000	يناير
2.3050	2.2200	فبراير
2.3300	2.2500	مارس
2.3750	2.3000	أبريل
2.4058	2.3500	مايو
2.4840	2.3500	يونيو
2.5205	2.4000	يوليو
2.5120	2.5210	أغسطس
2.5000	2.3100	سبتمبر

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنية

2009		2008				2007				2006	2005	
25,004.1	23,716.1	22,933.2	22,492.5	21,039.3	20,286.9	19,714.6	18,279.1	17,868.6	17,683.8	17,871.8	14,031.4	عرض النقود
6,569.2	6,534.3	6,774.6	6,317.6	5,443.1	5,364.9	5,639.8	4,574.9	4,442.1	4,570.5	5,355.3	3,740.4	العملة لدى الجمهور
7,612.0	7,144.4	6,862.9	6,300.2	6,418.7	6,089.5	5,734.9	5,886.6	5,858.4	5,298.6	5,168.8	4,447.6	الودائع تحت الطلب
10,822.9	10,037.4	9,295.7	9,874.7	9,177.5	8,832.4	8,340.0	7,817.6	7,568.2	7,814.6	7,347.7	5,843.4	شبه النقود
32,996.7	30,985.5	30,649.9	29,984.0	28,402.0	26,180.4	26,197.4	25,266.2	23,320.2	23,851.2	23,144.3	16,979.7	إجمالي أصول (خصوصاً البنوك
16,113.3	15,457.7	14,961.1	14,011.6	13,397.2	13,777.5	12,998.5	12,013.7	11,991.3	11,479.4	11,139.6	7,689.1	إجمالي التمويل المصرفي
19,349.6	18,026.4	16,760.9	16,178.3	16,050.9	15,279.0	14,533.6	13,824.5	13,534.1	13,116.2	12,784.8	10,621.3	إجمالي الودائع المصرفية
26.3	30.1	29.9	28.0	30.5	30.0	29.1	32.2	32.8	30.0	28.9	31.7	الودائع تحت الطلب / عرض النقود %
30.4	27.6	29.5	28.1	25.9	26.4	28.6	25.0	24.9	25.8	30.0	26.7	العملة لدى الجمهور / عرض النقود %
43.3	42.3	40.5	43.9	43.6	43.5	42.3	42.8	42.4	44.2	41.1	41.6	شبه النقود / عرض النقود %
83.3	85.8	89.3	86.6	83.5	90.2	89.4	86.9	88.6	87.5	87.1	72.4	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %

المصدر: بنك السودان المركزي



جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

المجموع	أخرى	التجارة المحلية	الواردات	الصادرات	الصناعة	الزراعة	القطاع السنة
<b>2005</b>							
7,000.2	1,796.1	1,739.2	2,012.5	421.1	637.1	394.1	ديسمبر
<b>2006</b>							
11,139.6	4,498.3	2,023.3	2,328.3	356.2	938.5	995.0	ديسمبر
<b>2007</b>							
11,479.4	4,886.5	2,084.4	2,134.9	329.5	1,033.8	1,010.4	مارس
11,991.3	4,786.6	1,985.8	2,902.5	288.6	1,086.6	941.1	يونيو
12,013.7	4,743.3	2,005.8	2,842.5	222.4	1,222.9	976.8	سبتمبر
12,998.5	5,216.2	2,311.8	2,743.7	282.4	1,392.5	1,052.0	ديسمبر
<b>2008</b>							
13,777.5	5,221.4	2,505.4	3,097.9	384.3	1,378.9	1,189.5	مارس
13,397.2	5,580.5	2,319.8	2,581.7	352.4	1,445.7	1,117.1	يونيو
14,011.6	5,762.6	2,267.0	2,575.2	305.4	1,673.4	1,428.0	سبتمبر
14,961.1	6,294.0	2,429.9	2,908.4	278.0	1,683.2	1,367.5	ديسمبر
<b>2009</b>							
15,270.4	6,038.3	2,764.5	2,895.9	299.3	1,697.8	1,574.6	يناير
15,377.2	5,991.9	2,729.6	3,095.3	296.0	1,657.1	1,607.4	فبراير
15,457.7	6,060.9	2,722.4	2,973.7	312.2	1,710.2	1,678.3	مارس
15,629.3	6,274.0	2,742.0	2,914.6	337.5	1,773.5	1,587.8	أبريل
15,935.0	6,662.8	2,843.1	2,708.5	323.1	1,843.4	1,554.0	مايو
16,113.3	6,885.2	2,836.9	2,812.6	314.6	1,762.8	1,501.3	يونيو
16,392.7	7,067.6	2,878.9	2,922.3	329.8	1,663.0	1,531.1	يوليو
16,498.6	7,149.3	2,735.6	3,116.8	333.8	1,738.6	1,424.5	أغسطس

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

مليون جنيه

2009		2008				2007				2006	2005	العام
أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	الصيغة
1,865.7	1,856.8	1,778.8	1,797.9	2,003.2	1,319.8	1,927.3	1,090.4	2,840.5	1,456.9	5,559.1	3,010.3	المراوحة
53.8	42.1	41.1	46.7	52.6	49.0	53.7	45.1	65.4	65.0	53.4	43.3	%
288.1	501.8	693.2	281.9	462.2	332.0	392.1	382.0	542.9	314.4	2,122.3	2,143.0	المشاركة
8.3	11.4	16.0	7.3	12.1	12.3	10.9	15.8	12.5	14.0	20.4	30.8	%
154.6	309.7	332.5	248.5	167.1	128.3	162.4	88.9	143.3	102.9	546.6	292.3	المضاربة
4.5	7.0	7.7	6.5	4.4	4.8	4.5	3.7	3.3	4.6	5.2	4.2	%
84.2	174.0	92.1	139.1	37.1	22.4	13.5	52.8	10.2	5.2	133.0	145.2	السلم
2.4	3.9	2.1	3.6	1.0	0.8	0.4	2.2	0.2	0.2	1.3	2.1	%
1,077.2	1,568.0	1,436.2	1,380.9	1,140.0	888.2	1,091.8	801.6	807.7	360.4	2,054.3	1,362.9	أخرى
31.0	35.6	33.1	35.9	29.9	33.0	30.4	33.2	18.6	16.1	19.7	19.6	%
3,469.9	4,410.3	4,332.8	3,848.2	3,809.5	2,690.8	3,587.0	2,415.7	4,344.7	2,239.9	10,415.3	6,953.7	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

2009		2008				2007				2006	2005	العام
أبريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	ابريل - يونيو	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	ابريل - يونيو	يناير - مارس	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	القطاع
764.4	496.1	409.0	594.2	268.3	214.2	265.9	265.9	165.2	140.0	786.1	571.1	الزراعة
14.2	11.2	9.4	15.4	7.0	8.0	7.4	11.0	3.8	6.3	7.5	8.2	%
249.3	234.0	524.5	502.3	584.4	292.8	523.7	301.5	288.1	201.0	848.5	830.5	الصناعة
4.6	5.3	12.1	13.1	15.3	10.9	14.6	12.5	6.6	9.0	8.1	11.9	%
746.8	106.6	192.4	75.2	136.6	76.9	69.5	80.4	46.1	69.0	351.3	339.5	الصادر
13.9	2.4	4.4	2.0	3.6	2.9	1.9	3.3	1.1	3.1	3.4	4.9	%
1,026.4	969.2	766.3	477.5	640.2	486.5	707.7	380.3	549.0	456.4	1,821.1	1,493.6	التجارة المحلية
19.0	22.0	17.7	12.4	16.8	18.1	19.7	15.7	12.6	20.4	17.5	21.5	%
2,604.5	2,604.5	2,440.6	2,199.0	2,179.9	1,620.3	2,020.3	1,387.6	3,296.3	1,373.4	6,608.3	3,719.0	أخرى
48.3	59.1	56.3	57.1	57.2	60.2	56.3	57.4	75.9	61.3	63.4	53.5	%
5,391.4	4,410.3	4,332.8	3,848.2	3,809.5	2,690.8	3,587.0	2,415.7	4,344.7	2,239.9	10,415.3	6,953.7	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

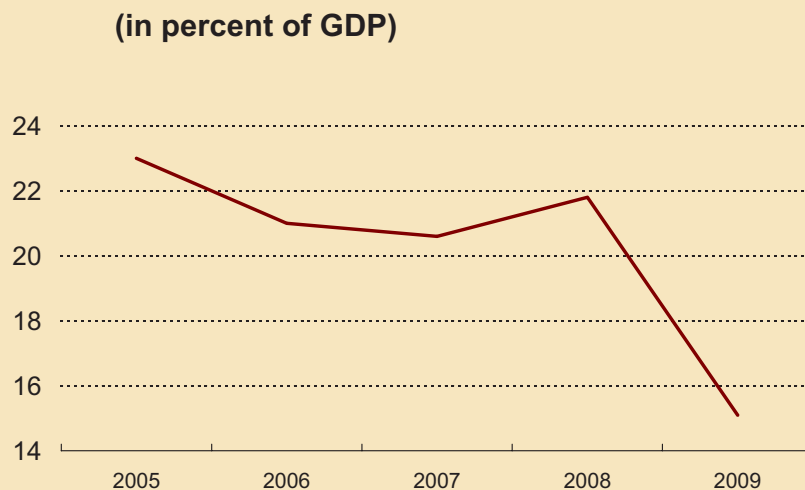
rise in OECD countries in 2010. Overall, Sudan economy is likely to register mixed performance in 2009. Economic activity is expected to slow down from 7 percent in 2008 to 4 percent in 2009, reflecting the global recession.

Weaker oil revenues associated with a sluggish economic growth translated into a major shortfall in 2009 fiscal revenues far exceeding expectations prevailing at the time of budget formulation. In percentage of GDP, fiscal revenues decreased from 22 percent in 2008 to an anticipated 15 percent in 2009. This outcome is compounded by a weak collection of non-oil receipts. Overall, the delicate fiscal stance of the economy underlines the need to diversify the tax base.

The sharp decline in world oil prices, especially in the first quarter of 2009, combined with the inelasticity of part of the demand in foreign exchange also provoked a significant loss in foreign exchange reserves. The real exchange rate, which was estimated to be overvalued until late 2008, has now converged to its equilibrium level in recent months.

## Fiscal Revenues

(in percent of GDP)

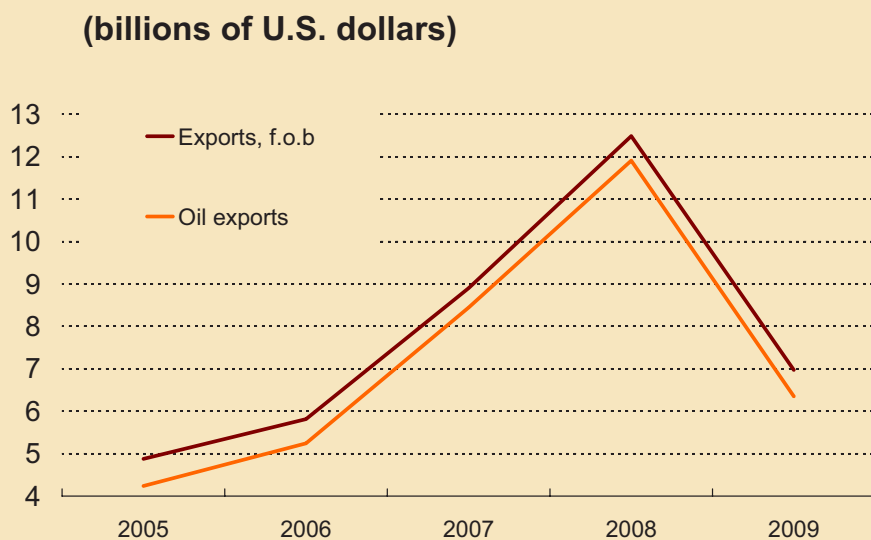


Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

Sudan has undertaken strong corrective measures in the framework of a Staff-Monitored Program negotiated with the International Monetary Fund for the period 2009-10. The agreed policy package aims at leveraging on fiscal and monetary policies to maintain macroeconomic stability, safeguard and rebuild foreign exchange reserves while avoiding an abrupt and costly external adjustment. Looking ahead, growth in 2010 is forecasted to further decline from 2009 level, to 3.5 percent, largely on account of oil production, which is not expected to grow in 2010. However, under the best scenario in oil sector developments, growth could reach 6 percent.

## Exports of Goods and Services

(billions of U.S. dollars)



Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

The economy also suffered a second round effect of the crisis, as receipts from abroad sharply contracted in 2009. Although this is not peculiar to Sudan, the global slowdown induced a sharp decline in inward foreign direct investments by 17 percent on average, compared to the 2007 pre-crisis level. This reflects an even worse prospect worldwide, as reduced profit margin of multinationals combined with difficult

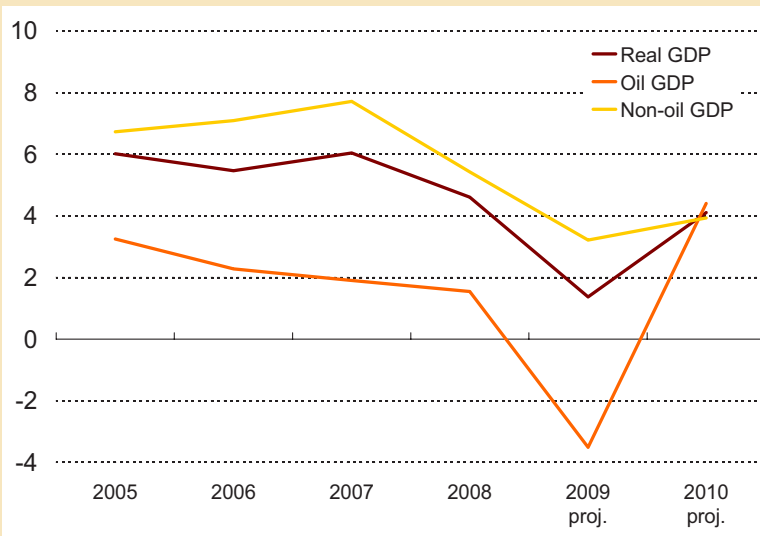
which the world and regional economy negatively impacted Sudan are the terms of trade channel, the financial channel (decline in foreign direct investment) and the decline in remittances.

Sudan witnessed a severe terms of trade shock during the unfolding global crisis. The drop in oil prices from US\$147 a barrel to between US\$50 and US\$60 over the past year led to the sharp drop of export revenues. The magnitude of the shock was aggravated by the lack of diversity in Sudan's exports – oil accounts for 95 percent of exports in 2008, 60 percent of government revenues and about 98 percent of South Sudan's revenues.

financing conditions are expected to drive foreign direct investment commitments down by 32 percent in 2009-10.

Remittances, which are typically countercyclical – migrants tend to send more money home when their home country is experiencing a downturn – have also become an important transmission channel of the global crisis in Sudan. The country witnessed a decrease in remittance flows by 12 percent on average in 2008-09 compared to 2007. This outcome is not expected to improve soon, inasmuch as many migrant workers have lost their jobs abroad and unemployment is projected to

(Real GDP growth; percent)



Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

such as local debt markets for large corporates, thus allowing banks to concentrate more on financing small and medium-size enterprises.

Growth in MENA oil importers, whose trade relationships with Sudan appear to be more distant, is projected to fall from 5.0 percent in 2008 to 3.6 percent in 2009. For 2010, growth will remain relatively flat, at 3.8 percent.

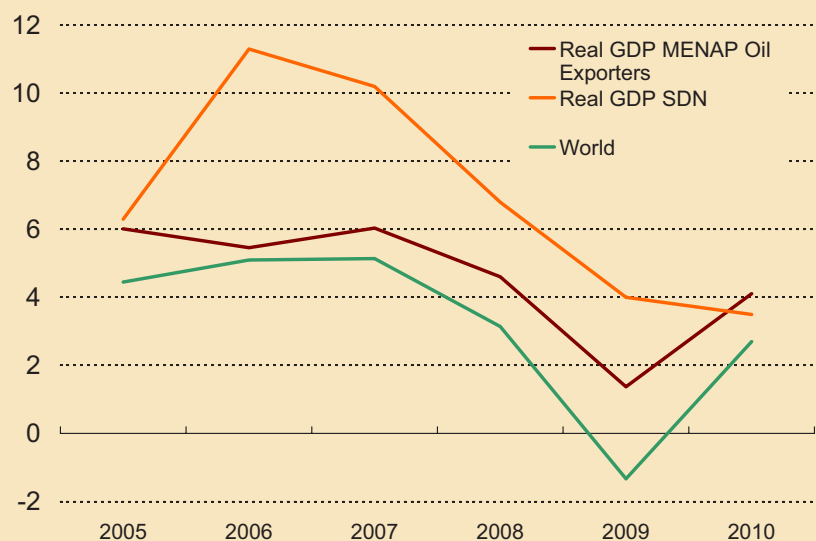
Buttressed by strong international reserve and fiscal positions prior to the crisis, most countries have responded by pursuing expansionary fiscal policies, notably in Saudi Arabia and the United Arab Emirates.

Key policy priority will be, in due course, as guided by developments in the global and domestic economies, to devise an exit strategy from the recent exceptional measures to support the financial sector. Ongoing initiatives to diversify financing channels away from banks need to be pursued. This would involve, in particular, developing alternatives to bank financing,

### *Impact of the global slowdown on Sudan*

Although Sudan, like most countries from the region, suffered from the decline of external demand, the main channels through

(Real GDP growth; percent)



Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

<b>Overview of the World Economic Outlook Projections</b> (Percent change, unless otherwise noted)				
	Year over Year			
	2007	2008	Projections	
			2009	2010
<b>World output</b>	<b>5.2</b>	<b>3.0</b>	<b>-1.1</b>	<b>3.1</b>
Advanced economies	2.7	0.6	-3.4	1.3
<i>Of which:</i> United States	2.1	0.4	-2.7	1.5
European Union	3.1	1.0	-4.2	0.5
Emerging and developing economies	8.3	6.0	1.7	5.1
<i>Of which:</i> MENAP	6.0	4.8	2.2	4.0
CCA	12.0	6.6	1.7	5.1
Commonwealth of Independent States	8.6	5.5	-6.7	2.1
<i>Of which:</i> Russia	8.1	5.6	-7.5	1.5
<b>World trade volume (goods and services)</b>	<b>7.3</b>	<b>3.0</b>	<b>-11.9</b>	<b>2.5</b>
<b>Commodity prices (U.S. dollars)</b>				
Oil <sup>1</sup>	10.7	36.4	-36.6	24.3
Nonfuel (average based on world commodity export weights)	14.1	7.5	-20.3	2.4

Source: IMF, *World Economic Outlook* (October 2009).

<sup>1</sup> Simple average of prices of U.K. Brent, Dubai, and West Texas Intermediate crude oil. The average price of oil in U.S. dollars a barrel was \$97.03 in 2008; the assumed price based on future markets is \$61.53 in 2009 and \$76.50 in 2010.

### **MENA<sup>1</sup> Outlook: Beyond the Global Crisis**

The MENA oil exporters were directly affected by the global financial crisis through a sharp drop in oil prices, a contraction in the global economy, and a sudden drying up of capital inflows. Although activity in the oil sector will likely drop by 3.5 percent in 2009, strong countercyclical macroeconomic policies have helped mitigate the impact of the crisis on the non-

1. To facilitate the analysis, the 30 countries of the IMF's Middle East and Central Asia Department are divided in three homogeneous groups: (1) oil exporters of the Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan (MENA); (2) MENA oil importers; and (3) Caucasus and Central Asia (CCA). In addition to Sudan, the group of MENA oil-exporting countries comprise Algeria, Bahrain, Iran, Iraq, Kuwait, Libya, Oman, Qatar, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Yemen.

oil sector, which is projected to grow by 3.2 percent. However, total output growth will not exceed 1.4 percent in 2009.

Looking ahead, higher oil prices, a revival of global demand, and continued government spending will provide the basis for stronger growth in 2010. Oil and non-oil GDP are projected to grow at 4.4 percent and 3.9 percent, respectively, on average across the region.

The crisis also revealed some vulnerabilities in the banking and corporate sectors, requiring countries to undertake exceptional stabilization measures and highlighting the need to strengthen financial sector supervision, enhance corporate governance, foster resource mobilization, and diversify risks.

# *World and Regional Economic Outlook<sup>1</sup> and the Impact on Sudan*

by **Ahmed Zoromé,**  
**Resident Representative for Sudan**  
**International Monetary Fund**

## *World Economic Outlook:*

### *A Fragile Recovery*

After a deep global recession, world economic growth in 2010 is expected to turn positive, as wide-ranging public intervention has supported demand and lowered uncertainty and systemic risk in financial markets. The recovery is expected to be slow, as financial systems remain impaired, support from public policies will gradually have to be withdrawn, and households in economies that suffered asset price busts will continue to rebuild savings while struggling with unemployment. Global activity is forecast to contract by about 1 percent in 2009 and, in 2010, to expand by about 3 percent, which is well below the rate achieved before the crisis.

---

1. The *Regional Economic Outlook* (REO) is prepared biannually by the Middle East and Central Asia Department (MCD) of the International Monetary Fund. The October 2009 issue provides a broad overview of recent economic developments in 2008 and prospects and policy issues for the remainder of 2009 and 2010.

Advanced economies are projected to expand sluggishly through much of 2010, with unemployment continuing to rise until later in the year. Annual growth in 2010 is projected to be about 1¼ percent, following a contraction of 3½ percent in 2009. In emerging economies, real GDP growth is forecast to reach almost 5 percent in 2010, up from 1¾ percent in 2009. The rebound is driven by China, India, and a number of other emerging Asian economies.

Key policy priorities remain to restore the health of the financial sector and to maintain supportive macroeconomic policies until the recovery is on a firm footing, even though policymakers must also begin preparing for an eventual unwinding of extraordinary levels of public intervention. The challenge is to map a middle course between unwinding public intervention too early, which would jeopardize progress made in securing financial stability and recovery, and leaving these measures in place too long, which carries the risk of distorting incentives and damaging public balance sheets.